



### ٣٧- كتاب اللباس والزينة

#### ١- باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في

#### الشرب وغيره على الرجال والنساء

١- (٢٠٦٥) حدثنا يحيى ابن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن زيد ابن عبد الله، عن عبد الله ابن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٦٣٤].

(١) اتفق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم على كسر الجيم الثانية من يجرجر، واختلفوا في راء النار في الرواية الأولى فقلوا فيها النصب والرفع وهما مشهوران في الرواية وفي كتب الشارحين وأهل الغريب واللغة والنصب هو الصحيح المشهور الذي جزم به الأزهرى وآخرون من المحققين ورجحه الزجاج والخطابي والأكثرون، ويؤيده الرواية الثالثة: «يجرجر في بطنه ناراً من جهنم» ورويناه في مسند أبي عوانة الإسفرائيني وفي المعديدات من رواية عائشة رضي الله عنها: «إنما يجرجر في جوفه ناراً» كذا هو في الأصول ناراً من غير ذكر جهنم. وأما معناه: فعلى رواية النصب الفاعل هو الشارب مضمر في يجرجر أي يلقيها في بطنه يجرع متابع يسمع له جرجرة وهو الصوت لتردده في حلقه، وعلى رواية الرفع تكون النار فاعله ومعناه: تصوت النار في بطنه، والجرجرة هي التصويت وسمي المشروب ناراً لأنه يؤول إليها كما قال تعالى: «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا» وأما جهنم- عافانا الله منها ومن كل بلاء- فقال الواحدي: قال يونس وأكثر النحويين: هي عجمية لا تصرف للتعريف والعجمية وسميت بذلك لبعدها قعرها، يقال بئر جهنم إذا كانت عميقة القعر، وقال بعض اللغويين: مشتقة من الجهمومة وهي الغلظ سمي بذلك لغلظ أمرها في العذاب والله أعلم.

قال القاضي: واختلفوا في المراد بالحديث فقيل: هو إخبار عن الكفار من ملوك العجم وغيرهم الذين عادتهم فعل ذلك. كما قال في الحديث الآخر: «هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة». أي هم المستعملون لها في الدنيا. وكما قال ﷺ في ثوب الحرير: «إنما يلبس هذا من لا خلاق له في الآخرة». أي لا نصيب. قال: وقيل: المراد نهى المسلمين عن ذلك. وأن من ارتكب هذا النهي استوجب هذا الوعيد. وقد يفسر الله عنه. هذا كلام القاضي. والصواب أن النهي يتناول جميع من يستعمل إناء الذهب أو الفضة من المسلمين والكفار. لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع والله أعلم. واجمع المسلمون على تحريم الأكل والشرب في إناء

الذهب وإناء الفضة على الرجل وعلى المرأة. ولم يخالف في ذلك أحد من العلماء إلا ما حكاه أصحابنا العراقيون، أن للشافعي قولاً قديماً أنه يكره ولا يجرم. وحكوا عن داود الظاهري تحريم الشرب وجواز الأكل وسائر وجوه الاستعمال. وهذاان الثقلان باطلان.

أما قول داود قباطل لمناينة صريح هذه الأحاديث في النهي عن الأكل والشرب جميعاً. ولمخالفة الإجماع قبله. قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمال في إناء ذهب أو فضة، إلا ما حكى عن داود وقول الشافعي في القديم فهما مردودان بالتصريح والإجماع. وهذا إنما يحتاج إليه على قول من يعتقد بقول داود في الإجماع والخلاف، وإلا فالمحققون يقولون لا يعتد به لإخلاله بالقياس. وهو أحد شروط المجتهد الذي يعتد به. وأما قول الشافعي القديم فقال صاحب التريب: إن سياق كلام الشافعي في القديم يدل على أنه أراد أن نفس الذهب والفضة الذي اتخذ منه الإناء ليست حراماً. ولهذا لم يجرم الحلبي على المرأة. هذا كلام صاحب التريب وهو من متقدمي أصحابنا. وهو آتقنهم لقل نصوص الشافعي، ولأن الشافعي رجع عن هذا القديم.

والصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين: أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه لا يقيس قولاً له ولا ينسب إليه، قالوا: وإنما يذكر القديم، وينسب إلى الشافعي مجازاً ويأسم ما كان عليه لا أنه قول له الآن، فحصل بما ذكرناه أن الإجماع منعقد على تحريم استعمال إناء الذهب وإناء الفضة في الأكل والشرب والطهارة والأكل بملعقة من أحدهما والتجمر بمجمرة منهما والبول في الإناء منهما وجميع وجوه الاستعمال، ومنها المكحلة والميل وطرف الغالية وغير ذلك سواء الإناء الصغير والكبير، ويستوي في التحريم الرجل والمرأة بلا خلاف، وإنما فرق بين الرجل والمرأة في التحلي لما يقصد منها من التزين للزوج والسيد، قال أصحابنا: ويحرم استعمال ماء الورد والأذنان من قارورة الذهب والفضة، قالوا: فإن ابتلي بطعام في إناء ذهب أو فضة فليخرج الطعام إلى إناء آخر من غيرهما ويأكل منه، فإن لم يكن إناء آخر فليجعله على رغيظ إن أمكن، وإن ابتلي بالدهن في قارورة فضة فليصبه في يده اليسرى ثم يصبه من اليسرى في اليمنى ويستعمله.

قال أصحابنا: ويحرم تزئين الحوائث والبيوت والمجالس بأواني الفضة والذهب هذا هو الصواب، وجوزه بعض أصحابنا قالوا: وهو غلط، قال الشافعي والأصحاب: لو توضأ أو اغتسل من إناء ذهب أو فضة عصي بالفعل وصح وضوءه وغسله، هذا مذهبا وبه قال مالك وأبو حنيفة والعلماء كافة إلا داود فقال: لا يصح، والصواب الصحة. وكذا لو أكل منه أو شرب عصي بالفعل، ولا يكون المأكول والمشروب حراماً هذا كله في حال الاختيار، أما إذا اضطر إلى استعمال إناء فلم يجد إلا ذهباً أو فضة فله استعماله في حال الضرورة بلا خلاف، صرح به أصحابنا قالوا: كما تباع الميتة في حال الضرورة، قال أصحابنا: ولو باع هذا الإناء صح بيعه لأنه عين طاهرة يمكن الانتفاع بها بأن تسبك.

وأما اتخاذ هذه الأواني من غير استعمال فللشافعي والأصحاب فيه خلاف والأصح تحريمه والثاني: كراهته، فإن كرهناه استحق صانعه الأجرة



٢- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على  
الرجال والنساء وخاتم الذهب والخير على الرجل  
واباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد  
على أربع أصابع

٣- (٢٠٦٦) حدثنا يحيى ابن يحيى التميمي، أخبرنا أبو  
خزيمة، عن أشعث ابن أبي الشعثاء (ح).

وحدثنا أحمد ابن عبد الله ابن يونس، حدثنا زهير،  
حدثنا أشعث، حدثني معاوية ابن سويد ابن مقرن قال:

دخلت على البراء ابن عازب فسمعتة يقول: أمرنا رسول  
الله ﷺ بسبع ونهانا، عن سبع أمرنا بعبادة العريس<sup>(١)</sup> واتباع  
الجنائز وتشميت العاطس وإبرار القسم<sup>(٢)</sup>، أو المقسم<sup>(٣)</sup>  
ونصر المظلوم وإجابة الداعي<sup>(٤)</sup> وإفشاء السلام<sup>(٥)</sup> ونهانا،  
عن خواتيم أرو، عن تختم بالذهب وعن شرب بالفضة<sup>(٦)</sup> وعن  
العتائر<sup>(٧)</sup>، وعن القسي وعن لبس الحرير والإستبرق  
والدياج<sup>(٨)</sup>. (إخرجه البخاري: ١٢٣٩، ٢٤٤٥، ٥١٧٥، ٥٦٣٥، ٥٦٥٠،  
٥٨٣٨، ٥٨٤٩، ٦٦٥٤، ٥٨١٣، ٦٢٢٢، ٦٢٣٥، ٦٦٥٤).

(١) أما عيادة المريض فسهة بالإجماع وسواء فيه من يعرفه ومن لا  
يعرفه والقريب والأجنبي، واختلف العلماء في الأوكد والأفضل منهما.  
وأما اتباع الجنائز فسهة بالإجماع أيضاً وسواء فيه من يعرفه وقريبه وغيرهما  
وسبق لإيضاحه في الجنائز. وأما تشميت العاطس فهو أن يقول له: يرحمك  
الله، ويقال بالسين المهمل والمعجمة لفتان مشهورتان، قال الأزهري: قال  
الليث: التسميت ذكر الله تعالى على كل شيء، ومنه قوله للعاطس:  
يرحمك الله. وقال ثعلب: يقال سميت العاطس وشمته إذا دعوت له  
بالهدى، وقصد السميت المستقيم، قال: والأصل فيه السين المهمل فقلبت  
شيئاً معجمة، وقال صاحب المحكم: سميت العاطس معناه: هداك الله إلى  
السمت، قال: وذلك لما في العاطس من الانزعاج والقلق. قال أبو عبيد  
وغيره: الشين المعجمة على اللغتين، قال ابن الأنباري: يقال منه شمة  
وسميت عليه إذا دعوت له بخير، وكل دافع بالخير فهو مشمت وسميت،  
وسميت العاطس سنة وهو سنة على الكفاية إذا فعل بعض الحاضرين  
سقط الأمر عن الباقي، وشرطه أن يسمع قول العاطس الحمد لله كما  
ستوضحه مع فروع تتعلق به في باب إن شاء الله تعالى.

(٢) وأما إبرار القسم فهو سنة أيضاً مستحبة متأكدة، وإنما يندب إليه  
إذا لم يكن فيه مفسدة أو خوف ضرر أو نحو ذلك، فإن كان شيء من هذا  
لم يبر قسمه، كما ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه لما عبر الرويا بحضرة النبي ﷺ فقال  
له النبي ﷺ: أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً فقال: أقسمت عليك يا رسول  
الله لتخبرني فقال: «لا تقسم» ولم يخبره. وأما نصر المظلوم فمن فروع  
الكفاية وهو من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما يتوجه الأمر

ووجب على كاسره أرش النفس وإلا فلا، وأما إناء الزجاج النقيس فلا  
يحرّم بالإجماع، وأما إناء الباقوت والزمرد والفيروزج ونحوها فالأصح عند  
أصحابنا جواز استعمالها ومنهم من حرّمها والله أعلم.

وخاتم الذهب والخير على الرجل وإباحته للنساء

واباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع

١- ( ) وحدثناه قتيبة ومحمد ابن ربيع، عن الليث ابن  
سعيد (ح).

وحدثني علي ابن حنبل السعدي، حدثنا إسماعيل (يعني  
ابن علي) عن أيوب (ح).

وحدثنا ابن نمير، حدثنا محمد ابن بشر (ح).

وحدثنا محمد ابن المشي، حدثنا يحيى ابن سعيد (ح).

وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة والوليد ابن شجاع قالا:  
حدثنا علي ابن مسهر، عن عبيد الله (ح).

وحدثنا محمد ابن أبي بكر المصدي، حدثنا الفضيل ابن  
سليمان، حدثنا موسى ابن عقبة (ح).

وحدثنا شيان ابن فروخ، حدثنا جرير (يعني ابن حازم)،  
عن عبد الرحمن السراج.

كل هؤلاء، عن نافع بن عجل حديث مالك ابن أنس  
بإسنادوه، عن نافع.

وزاد في حديث علي ابن مسهر، عن عبيد الله: «أن الذي  
يأكل، أو يشرب في آنية الفضة والذهب».

وليس في حديث أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا في  
حديث ابن مسهر.

٢- ( ) وحدثني زيد ابن يزيد أبو معن الرقاشي، حدثنا  
أبو عاصم، عن عثمان (يعني ابن مرة)، حدثنا عبد الله ابن  
عبد الرحمن.

عن خالته أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من شرب  
في إناء من ذهب، أو فضة، فإنما يجزجر في بطنه ناراً من  
جَهَنَّمَ».



به على من قدر عليه ولم يخف ضرراً.

(٣) وفي رواية: «إنشاد الضالة» بدل إيراد القسم.

(٤) قوله: «ولا نعلمك عينا» أي: لا نقر عينك بذلك، وسبق شرح قوت عينه في حديث أبي بكر وضيفانه رضي الله تعالى عنهم.

(٥) وفي رواية: «ورد السلام» بدل إنشاد السلام.

(٦) وأما إنشاد السلام فهو إشاعته وإكثاره وأن يقله لكل مسلم كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» وسبق بيان هذا في كتاب الإيمان في حديث: «افشوا السلام» وسنوضح فروعه في باب إن شاء الله تعالى. وأما رد السلام فهو فرض بالإجماع، فإن كان السلام على واحد كان الرد فرض عين عليه، وإن كان على جماعة كان فرض كفاية في حقهم إذا رد أحدهم سقط المخرج عن الباقيين، وسنوضحه بفروعه في باب إن شاء الله تعالى.

(٧) وأما قوله: «وعن شرب بالفضة» فقد سبق إيضاحه في الباب قبله.

(٨) وأما قوله: «وعن الميثاء» فهو بالثاء المثلثة قبل الراء قال العلماء: هو جمع مثرة بكسر الميم وهي وطاء كانت النساء يضعنه لأزواجهن على السروج وكان من مراكب العجم ويكون من الحرير ويكون من الصوف وغيره، وقيل: أغشية للسروج تتخذ من الحرير، وقيل: هي سروج من الديباج، وقيل: هي شيء كالفراس يتخذ من حرير تحشى بقطن أو صوف يجعلها الراكب على الجير تحته فوق الرحل، والمثرة مهموزة وهي مفعلة بكسر الميم من الوثورة، يقال: وثر بضم الثاء وتارة بفتح الواو فهو وثير أي وطيء لين وأصلها موثرة قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان وميقات وميعاد من الوزن والوقت والوعد وأصله موزان وموقات وموعاد.

قال العلماء: فالمثرة إن كانت من الحرير كما هو الغالب فيما كان من عاداتهم فهي حرام لأنه جلوس على الحرير واستعمال له، وهو حرام على الرجال سواء كان على رجل أو سرج أو غيرهما، وإن كانت مثرة من غير الحرير فليست بحرام، ومذهبنا أنها ليست مكروهة أيضاً، فإن الثوب الأحمر لا كراهة فيه سواء كانت حمراء أم لا، وقد ثبت الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء.

وحكى القاضي عن بعض العلماء: كراهتها لتلا يظنها الرائي من بعيد حريراً. وفي صحيح البخاري عن يزيد بن رومان: المراد بالمثرة جلود السباع، وهذا قول باطل مخالف للمشهور الذي أطبق عليه أهل اللغة والحديث وسائر العلماء والله أعلم. وأما القسي فهو بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة، وهذا الذي ذكرناه من فتح القاف هو الصحيح المشهور وبعض أهل الحديث يكسرها، قال أبو عبيد: أهل الحديث يكسرونها وأهل مصر يفتحونها.

واختلفوا في تفسيره فالصواب ما ذكره مسلم بعد هذا بنحو كراهة في حديث النهي عن التخم في الوسطى والتي تليها عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «أن النبي ﷺ نهى عن لبس القسي وعن جلوس على الميثاء» قال:

فأما القسي فتياض مضلعة يؤتى بها من مصر والشام فيها شبه. كذا هو لفظ رواية مسلم. وفي رواية البخاري: «فيها حرير أمثال الأترج». قال أهل اللغة وغريب الحديث: هي ثياب مضلعة بالحرير تعمل بالقس بفتح القاف وهو موضع من بلاد مصر وهو قرية على ساحل البحر قريبة من تيس، وقيل: هي ثياب كتان مخلوط بحرير، وقيل: هي ثياب من القز، وأصله القزي بالزاي منسوب إلى القز وهو رديء الحرير فأبدل من الزاي سين، وهذا القسي إن كان حريره أكثر من كتانه فالنهي عنه للتحريم وإلا فالكرهية للترتبه. وأما الاستبرق فغليظ الديباج، وأما الديباج: فبفتح الدال وكسرها جمعه دبابيج وهو عجمي معرب الدنيا والديباج والاستبرق حرام لأنهما من الحرير والله أعلم.

(٩) وأما لبس الحرير والاستبرق والديباج والقسي: وهو نوع من الحرير فكله حرام على الرجال سواء لبسه للخلاء أو غيرها إلا أن يلبسه للحكة فيجوز في السفر والحضر، وأما النساء فيباح لهن لبس الحرير وجميع أنواعه وخواتم الذهب وسائر الخيلي منه، ومن الفضة سواء المروجة وغيرها، والشابة والمجوز والغنية والفقيرة، هذا الذي ذكرناه من تحريم الحرير على الرجال وإباحته للنساء هو مذهبنا ومذهب الجماهير، وحكى القاضي عن قوم: إباحته للرجال والنساء، وعن ابن الزبير تحريمه عليهما، ثم انعقد الإجماع على إباحته للنساء وتحريمه على الرجال. ويدل عليه الأحاديث المصرحة بالتحريم مع الأحاديث التي ذكرها مسلم بعد هذا في تنسيق علي عليه السلام الحرير بين نسائه وبين القواطم خيراً هن، وأن النبي ﷺ أمره بذلك كما صرح به في الحديث والله أعلم.

وأما الصبيان فقال أصحابنا يجوز لبسهم الخلي والحرير في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم، وفي جواز لبسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أصحابها: جوازها، والثاني: تحريمه، والثالث: يحرم بعد سن التمييز.

٣- ( ) حدثنا أبو الربيع العتكي، حدثنا أبو عوانة، عن أشعث ابن سليم بهذا الإسناد مثله.

إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِذَا رَأَى الْقَسْمَ، أَوْ الْمُقْسِمَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْخَرَفَ فِي الْحَدِيثِ وَجَعَلَ مَكَانَهُ: وَإِنْشَادُ الضَّالِّ (١).

(١) وأما إنشاد الضالة فهو تعريفها وهو مأمور به وسبق تفصيله في كتاب اللقطة.

٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ:

كَلَامَهُمَا، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَقَالَ: إِذَا رَأَى الْقَسْمَ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ:

وَرَأَى فِي الْحَدِيثِ: وَعَنِ الشُّرْبِ (١) فِي الْفُضَّةِ، فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ.



ضمها من حكاها صاحب المشرق والمطالع، وحكاها القاضي في الشرح عن حكاية أبي عبيدة، ووقع في نسخ صحاح الجوهري أو بعضها مفتوحاً وهذا غريب: وهو زعيم فلاحى العجم، وقيل: زعيم القرية ورئيسها وهو بمعنى الأول وهو عجمي معرب، قيل: النون فيه أصلية مأخوذة من الدهقة وهي الرياسة، وقيل: زائدة من الدعق وهو الامتلاء، وذكره الجوهري في دهقن لكنه قال: إن جعلت نونه أصلية من قولهم: تدعقن الرجل صرفته لأنه فعلان، وإن جعلته من الدعق لم تصرفه لأنه فعلان، قال القاضي: يجتمل أنه سمي به من جمع المال وملا الأوعية منه، يقال دهقت الماء وادهقته إذا أفرغته، ودهق لي دهقة من ماله أي أعطانيها، وادهقت الإناء أي ملأته، قالوا: يجتمل أن يكون من الدهقة والدمعة وهي لين الطعام لأنهم يلينون طعامهم وعيشهم لسعة أيديهم وأحوالهم، وقيل: لخدقه ودهاقته والله أعلم.

(٢) قوله: «إن حذيفة رماه بإناء الفضة حين جاءه بالشراب فيه وذكر: أنه إنما رماه به لأنه كان نهاء قبل ذلك عنه» فيه تحريم الشرب فيه وتعزيز من ارتكب معصية لا سيما إن كان قد سبق نهيها عنها كفضية الدعقان مع حذيفة. وفيه أنه لا بأس أن يعزر الأمير بنفسه بعض مستحقي التعزير. وفيه أن الأمير والكبير إذا فعل شيئاً صحيحاً في نفس الأمر ولا يكون وجهه ظاهراً فينبغي أن يبه على دليله وسبب فعله ذلك.

(٣) قوله ﷺ: «فإنه لم في الدنيا وهو لكم في الآخرة» أي أن الكفار إنما يحصل لهم ذلك في الدنيا وأما الآخرة فما لهم فيها من نصيب. وأما المسلمون فلهم في الجنة الحرير والذهب وما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وليس في الحديث حجة لمن يقول: الكفار غير غاطبين بالفروع لأنه لم يصرح فيه بإباحته لهم، وإنما أخبر عن الواقع في العادة أنهم هم الذين يستعملونه في الدنيا وإن كان حراماً عليهم كما هو حرام على المسلمين.

(٤) قوله ﷺ: «وهو لكم في الآخرة يوم القيامة» إنما جمع بينهما لأنه قد يظن أنه بمجرد موته صار في حكم الآخرة في هذا الإكرام، فين أنه إنما هو في يوم القيامة ويعد في الجنة أبداً، ويجتمل أن المراد أنه لكم في الآخرة من حين الموت ويستمر في الجنة أبداً.

٤- ( ) وحديثنا ابن أبي عمير، حدثنا سفيان، عن أبي فروة الجهني قال: سمعت عبد الله ابن عكيم يقول: كنا عند حذيفة بالمذابن فذكر نحوه.

ولم يذكر في الحديث: «يوم القيامة».

٤- ( ) وحديثنا عبد الجبار ابن العلاء، حدثنا سفيان، حدثنا ابن أبي نجيح أولاً، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة ثم، حدثنا يزيد مسوعة عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة ثم، حدثنا أبو فروة قال: سمعت ابن عكيم فظننت أن ابن أبي ليلى إنما سمعه من ابن عكيم قال: كنا مع حذيفة بالمذابن فذكر نحوه.

(١) قوله في حديث أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة: «وزاد في الحديث وعن الشرب» فالضمير في وزاد يعود إلى الشياخي الراوي عن أشعث بن أبي الشعثاء.

٣- ( ) وحديثنا أبو كرتيب، حدثنا ابن إدريس، أخبرنا أبو إسحاق الشياخي وليث ابن أبي سليم، عن أشعث ابن أبي الشعثاء بإسنادهم ولم يذكر زيادة جرير وابن مسهر. وحديثنا محمد ابن المنثري وابن بشار قالاً: حدثنا محمد ابن جعفر (ح).

وحديثنا عبيد الله ابن معاذ، حدثنا أبي (ح). وحديثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا أبو عامر العقدي (ح). وحديثنا عبد الرحمن ابن بشر، حدثني بهز. قالوا جميعاً: حدثنا شعبة، عن أشعث ابن سليم بإسنادهم ومعنى حديثهم.

إلا قوله: وإفشاء السلام، فإنه قال بذلك: ورد السلام وقال: نهائاً، عن خاتم الذهب<sup>(١)</sup>، أو حلقه الذهب.

(١) وأما خاتم الذهب فهو حرام على الرجل بالإجماع، وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة حتى قال أصحابنا: لو كانت سن الخاتم ذهباً أو كان موهماً بذهب يسير فهو حرام لعدم الحديث الآخر في الحرير والذهب: «إن هذين حرام على ذكر امتي حل لإثباتها».

٣- ( ) وحديثنا إسحاق ابن إبراهيم، حدثنا يحيى ابن آدم وعمر بن محمد قالاً: حدثنا سفيان، عن أشعث ابن أبي الشعثاء بإسنادهم.

وقال: وإفشاء السلام وخاتم الذهب من غير شك.

٤- (٢٠٦٧) حدثنا سعيد ابن عمرو ابن سهل ابن إسحاق ابن محمد بن الأشعث ابن قيس قال: حدثنا سفيان ابن عيينة سمعته يذكره، عن أبي فروة أنه سمع عبد الله ابن عكيم قال:

كنا مع حذيفة بالمذابن فاستنقى حذيفة فجاءه دهقان<sup>(١)</sup> بشراب في إناء من فضة فرماه به وقال: إني أخبركم أي قد أمرته أن لا يسنيني يه<sup>(٢)</sup>، فإن رسول الله ﷺ قال: «لا تشربوا في إناء الذهب والفضة ولا تلبسوا الديباج والحرير، فإنه لهم في الدنيا وهو لكم في الآخرة»<sup>(٣)</sup> يوم القيامة<sup>(٤)</sup>. (إخرجه البخاري: ٥٤٢٦، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٨٣١، ٥٨٣٧).

(١) قوله: «دهقان» هو بكسر الدال على المشهور وحكي



وَلَمْ يَقُلْ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ النَّخَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ (بِعَنِي) ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: شَهِدْتُ حُدَيْفَةَ اسْتَسْقَى بِالْمَدَائِنِ فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ بِإِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ.

٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا يَهْزُ كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِوَحَلٍ حَدِيثِ مُعَاذٍ وَإِسْنَادِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ: شَهِدْتُ حُدَيْفَةَ غَيْرَ مُعَاذٍ وَحَدَّثَهُ إِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ حُدَيْفَةَ اسْتَسْقَى.

٤- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ كِلَاهُمَا، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْ ذَكَّرْنَا.

٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: اسْتَسْقَى حُدَيْفَةَ فَسَقَاهُ مَجُوسِيٌّ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْخَرِيرَ وَلَا الدِّيَابِجَ وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا»<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا.

(١) قوله ﷺ: «وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا» جمع صحيفة وهي دون القصعة. قال الجوهري: قال الكسائي: أعظم القصاع الجفنة ثم القصعة ثلثها ثشيع العشرة، ثم الصحيفة ثشيع الخمسة، ثم المكيلة ثشيع الرجلين والثلاثة، ثم الصحيفة ثشيع الرجل.

٦- (٢٠٦٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ<sup>(١)</sup> عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ! فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا». فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ<sup>(٣)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٨٨٦، ٢٦١٢، ٥٨٤١].

(١) قوله: «رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ» هي بين مهملة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت مفتوحة ثم راء ثم ألف مدودة وضبطوا الحلة هنا بالتين، على أن سيرااء صفة ويغير توين على الإضافة وهما وجهان مشهوران والمحققون ومتقنو العربية يمتثلون الإضافة. قال سيويه: لم تأت فعلاء صفة وأكثر المحدثين يتنونون، قال الخطابي: حلة سيرااء كما قالوا: ناقة عشراء، قالوا: هي برود يخالطها حرير وهي مضلعة بالحرير، وكذا فسرها في الحديث في سنن أبي داود، وكذا قاله الخليل والأصمعي وأخرون قالوا: كأنها شبت خطوطها بالستور. وقال ابن شهاب: هي ثياب مضلعة بالقز، وقيل: هي مختلفة الألوان، وقال: هي وشى من حرير، وقيل: إنها حرير محض، وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى: «حلة من استبرق»، وفي الأخرى «من ديباج أو حرير»، وفي رواية «حلة سندس»، فهذه الألفاظ تبين أن هذه الحلة كانت حريراً عضاً وهو الصحيح الذي يتعين القول به في هذا الحديث جمعاً بين الروايات ولأنها هي المحرمة.

(٢) قوله ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» قيل: معناه: من لا نصيب له في الآخرة، وقيل: من لا حرمة له، وقيل: من لا دين له، فعلى الأول يكون معمولاً على الكفار، وعلى القولين الآخرين يتناول المسلم والكافر والله أعلم.

(٣) قوله: «فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ» هكذا رواه البخاري ومسلم. وفي رواية للبخاري: «في كتاب: قال: أرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم» فهذا يدل على أنه أسلم بعد ذلك. وفي رواية في مسند أبي عوانة الإسفرائيني: «فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ مِنْ أُمِّهِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مُشْرِكًا» وفي هذا كله دليل لجواز صلة الأقارب الكفار والإحسان إليهم وجواز الهدية إلى الكفار. وفيه جواز إهداء ثياب الحرير إلى الرجال لأنها لا تتعين للبهيم، وقد يتوهم متوهم أن فيه دليلاً على أن رجال الكفار يجوز لهم لبس الحرير وهذا وهم باطل لأن الحديث إنما فيه الهدية إلى كافر وليس فيه الإذن له في لبسها، وقد بعث النبي ﷺ ذلك إلى عمر وعليه وأسماء رضي الله عنهم ولا يلزم منه إباحة لبسها لهم، بل صرح ﷺ بأنه إنما أعطاه ليتنفع بها بغير اللبس، والمذهب الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر: أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع فيحرم عليهم الحرير كما يحرم على المسلمين والله أعلم.

٦- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ



سعيد كلهم، عن عبيد الله (ح).

وحدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن غصن، عن موسى بن عقبة.

كلاهما، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، بنحو حديث مالك.

٧- ( ) وحدثنا شيان بن فروخ، حدثنا جرير بن حازم، حدثنا نافع.

عن ابن عمر قال: رأى عمر عطارداً التميمي يقيم بالسوق حلة سيرة وكان رجلاً يغشى الملوك ويصيب منهم فقال عمر: يا رسول الله! إنني رأيت عطارداً يقيم في السوق حلة سيرة<sup>(١)</sup> فلو اشتريتها فلبستها لوفود العرب إذا قديموا عليا وأظنه قال: ولبستها يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة». فلما كان بعد ذلك أتني رسول الله ﷺ بحللي سيرة فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة ابن زيد بحلة وأعطى علي ابن أبي طالب حلة وقال: «شقها خمرأ بين نسائك<sup>(٢)</sup>». قال فجاء عمر بحلته يحملها فقال: يا رسول الله! بعثت إلي بهذو وقد قلت بالأمس في حلة عطارداً ما قلت فقال: «إنني لم أبعث بها إليك لتلبسها ولكني بعثت بها إليك لتصيب بها». وأما أسامة فراح في حلته فنظر إليه رسول الله ﷺ نظراً عرف أن رسول الله ﷺ قد أنكر ما صنع فقال: يا رسول الله! ما تنظر إلي؟ فأتت بعثت إلي بها فقال: «إنني لم أبعث إليك لتلبسها ولكني بعثت بها إليك لتشقها خمرأ بين نسائك».

(١) قوله: «رأى عمر عطارداً التميمي يقيم بالسوق حلة» أي: يعرضها للبيع.

(٢) قوله ﷺ: «شقها خمرأ بين نسائك» هو بضم الميم ويموز إسكانها جمع خمار وهو ما يوضع على رأس المرأة، وفيه دليل لجواز لبس النساء الحرير وهو مجمع عليه اليوم، وقد قلنا أنه كان فيه خلاف لبعض السلف وزال.

٨- ( ) وحدثني أبو الطاهر وحزملة ابن يحيى (واللفظ لبحزملة) قالاً: أخبرنا ابن وهيب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، حدثني سالم بن عبد الله.

أن عبد الله ابن عمر قال: وجد عمر ابن الخطاب حلة

من استبرق ثباع بالسوق فأخذها فأتى بها رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أتبع هذو فتجعل بها لليد وللوفد فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذو لباس من لا خلاق له». قال فلبت عمر ما شاء الله ثم أرسل إليه رسول الله ﷺ بجبة دينار فأقبل بها عمر حتى أتى بها رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! قلت: «إنما هذو لباس من لا خلاق له». أؤ: «إنما يلبس هذو من لا خلاق له». ثم أرسلت إلي بهذو؟ فقال له رسول الله ﷺ: «تبيعها وتصيب بها حاجتك». (أخرجه البخاري: ٩٤٨، ٢١٠٤، ٣٠٥٤، ٦٠٨١، ٦٦١٩، ٥٩٨١).

٨- ( ) وحدثنا هارون ابن مغروف، حدثنا ابن وهيب، أخبرني عمرو ابن الحارث، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله.

٩- ( ) حدثني زهير ابن حرب، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن شعبه، أخبرني أبو بكر ابن حفص، عن سالم.

عن ابن عمر أن عمر رأى على رجل من آل عطارداً قباء من دينار، أو حرير فقال لرسول الله ﷺ: لو اشتريته! فقال: «إنما يلبس هذا من لا خلاق له». فأهدي إلي رسول الله ﷺ حلة سيرة فأرسل بها إلي قال قلت: أرسلت بها إلي وقد سمعتك قلت فيها ما قلت! قال: «إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها».

٩- ( ) وحدثني ابن عمر، حدثنا روح، حدثنا شعبه، حدثنا أبو بكر ابن حفص، عن سالم ابن عبد الله ابن عمر، عن أبيه أن عمر ابن الخطاب رأى على رجل من آل عطارداً بعسل حديث يحيى ابن سعيد.

غير أنه قال: «إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها» ولم أبعث بها إليك لتلبسها.

٩- ( ) حدثني محمد ابن المثنى، حدثنا عبد الصمد قال: سمعت أبي يحدث قال: حدثني يحيى ابن أبي إسحاق قال: قال لي سالم ابن عبد الله في الاستبرق قال قلت: ما غلظ من الديباغ وخشن منه<sup>(١)</sup> فقال: سمعت عبد الله ابن عمر يقول: رأى عمر على رجل حلة من استبرق فأتى بها النبي ﷺ فذكر نحو حديثهم.

غير أنه قال: فقال: «إنما بعثت بها إليك لتصيب بها مالا».

(١) قوله ﷺ: «إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها» أي: تبيعها فتستمتع بشهوها



كما صرح به في الرواية التي قبلها وفي حديث ابن مثنى بعدها.

(٢) هكذا هو في جميع نسخ مسلم، وفي كتابي البخاري والنسائي: «قال لي سالم: ما الإستبرق؟ قلت: ما غلظ من الديباج» وهذا معنى رواية مسلم لكنها مختصرة ومعناها قال: لي سالم في الإستبرق ما هو؟ فقلت: هو ما غلظ. فرواية مسلم صحيحة لا قذح فيها. وقد أشار القاضي إلى تغليطها وإن الصواب رواية البخاري وليست بغلظ بل صحيحة كما أوضحناه.

١٠- (٢٠٦٩) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا خالد بن عبيد الله، عن عبد الملك، عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر، وكان خال ولد عطاء، قال:

أرسلتني أسماء إلى عبد الله ابن عمر فقالت: بلغني أنك تحرم أشياء ثلاثة: العلم في الثوب وميشرة الإرجوان<sup>(١)</sup> وصوم رجب كله فقال لي عبد الله: أما ما ذكرت من رجب فكيف بمن يصوم الأبد<sup>(٢)</sup> وأما ما ذكرت من العلم في الثوب.

فإني سمعت عمر ابن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له». فحفظ أن يكون العلم منه وأما ميشرة الإرجوان فهذه ميشرة عبد الله فإذا هي أرجوان.

فرجعت إلى أسماء فحبرتها فقالت هذه جبة رسول الله ﷺ فأخرجت إلي جبة طيالة<sup>(٣)</sup> كسروانية<sup>(٤)</sup> لها لينة<sup>(٥)</sup> ديباج وفرجيتها مكفوفين<sup>(٦)</sup> بالديباج فقالت: هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فتحن نغسلها للمرضى يستشفى بها.

(١) هذه بيعة تبريك وتشريف لا بيعة تكليف.

(٢) أما جواب ابن عمر في صوم فإنكاره لما بلغها عنه من تحريمه وإخباره بأنه يصوم رجباً كله وأنه يصوم الأبد، والمراد بالأبد ما سوى أيام العيدين والشريق، وهذا مذهبه ومذهب أبيه عمر بن الخطاب وعائشة وأبي طلحة وغيرهم من سلف الأمة، ومذهب الشافعي وغيره من العلماء أنه لا يكره صوم الدهر، وقد سبق المسألة في كتاب الصيام مع شرح الأحاديث الواردة من الطرفين، وأما ما ذكرت عنه من كراهة العلم فلم يعترف بأنه كان يحرمه بل أخبر أنه تورع عنه خوفاً من دخوله في عموم النهي عن الحرير.

(٣) وأما الميشرة فأنكر ما بلغها عنه فيها وقال: هذه مشرتي وهي أرجوان والمراد أنها حمراء وليست من حرير بل من صوف أو غيره، وقد سبق أنها قد تكون من حرير وقد تكون من صوف، وأن الأحاديث الواردة في النهي عنها مخصوصة بالتي هي من الحرير، وأما إخراج أسماء جبة النبي ﷺ المكفوفة بالحرير فقصدت بها بيان أن هذا ليس محرماً، وهكذا الحكم

عند الشافعي وغيره: أن الثوب والحية والعمامة ونحوها إذا كان مكفوف الطرف بالحرير جاز ما لم يزد على أربع أصابع، فإن زاد فهو حرام لحديث عمر رضي الله تعالى عنه المذكور بعد هذا.

(٤) وأما قوله: «جبة طيالة» فهو بإضافة جبة إلى طيالة، والطيالة جمع طيلسان بفتح اللام على المشهور، قال جماهير أهل اللغة: لا يجوز فيه غير فتح اللام وعدوا كسرهما في تصحيف العوام. وذكر القاضي في المشارق في حرف السين والياء في تفسير الساج: أن الطيلسان يقال بفتح اللام وضمها وكسرهما وهذا غريب ضعيف.

(٥) وأما قوله: «كسروانية» فهو بكسر الكاف وفتحها والسين ساكنة والراء مفتوحة. ونقل القاضي أن جمهور الرواة يرووه بكسر الكاف وهو نسبة إلى كسرى صاحب العراق ملك الفرس وفيه كسر الكاف وفتحها. قال القاضي: ورواه الهروي في مسلم فقال: خسروانية. وفي هذا الحديث دليل على استحباب التبرك بأثار الصالحين وثيابهم. وفيه أن النهي عن الحرير المراد به الثوب المتمحض من الحرير أو ما أكثره حريراً، وأنه ليس المراد تحريم كل جزء منه بخلاف الخمر والذهب فإنه يحرم كل جزء منهما.

(٦) وأما قوله في الجبة: «إن لها لينة» فهو بكسر اللام وإسكان الباء: هكذا ضبطها القاضي وسائر الشراح، وكذا هي في كتب اللغة والغريب قالوا: وهي رقعة في جيب القميص هذه عبارتهم كلهم والله أعلم.

(٧) وأما قولنا: «وفرجيتها مكفوفين» فكذا وقع في جميع النسخ «وفرجيتها مكفوفين» وهما منصوبان بفعل محذوف أي ورأيت فرجيتها مكفوفين، ومعنى المكفوف أنه جعل لها كفة بضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي الكمين، وفي هذا جواز لباس الجبة ولباس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه والله أعلم.

١١- ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عبيد ابن سعيد، عن شعبة، عن خليفة ابن كعب ابن ذبيان<sup>(١)</sup> قال:

سمعت عبد الله ابن الزبير يخطب يقول: ألا لا تلبسوا نساءكم الحرير، فإني سمعت عمر ابن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحرير، فإنه من لبسة في الدنيا لم يلبسه في الآخرة<sup>(٢)</sup>». (أخرجه البخاري: ٥٨٣٤).

(١) قوله: «عن أبي ذبيان» هو بضم الذال وكسرهما.

(٢) وهذا الحديث الذي احتج به إما ورد في لبس الرجال لوجهين: أحدهما: أنه خطاب للذكور ومذهبنا ومذهب عقلي الأصوليين: أن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال عند الإطلاق، والثاني: أن الأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسلم قبل هذا وبعده صريحة في إباحته للنساء وأمره ﷺ علياً وأساءة بأن يكسوه نساءهما مع الحديث المشهور أنه ﷺ قال في الحرير والذهب: «إن هذين حرام على ذكور أمسي حل لائتاهما» والله أعلم.



(٦) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على البخاري ومسلم وقال: هذا الحديث لم يسمعه أبو عثمان من عمر بل أخبر عن كتاب عمر وهذا الاستدراك باطل، فإن الصحيح الذي عليه جماهير المحدثين وعقصر الفقهاء والأصوليين جواز العمل بالكتاب وروايته عن الكتاب، سواء قال في الكتاب: أدت لك في رواية هذا عني أو اجزتك روايته عني أو لم يقل شيئاً، وقد أكثر البخاري ومسلم وسائر المحدثين والمصنفين في تصانيفهم من الاحتجاج بالكتابة، فيقول الراوي منهم وعن قبلهم: كتب إلي فلان أو كذا أو كذا، فحدثنا فلان أو أخبرني بكتابة، والمراد به هذا الذي نحن فيه، وذلك معمول به عندهم معدود في التوصل لأشعاره بمعنى الإجازة، وزاد السمعاني فقال: هي أقوى من الإجازة، ودليلهم في المسألة الأحاديث الصحيحة المشهورة أن رسول الله ﷺ كان يكتب إلى عماله ونوابه وأمرائه ويفعلون ما فيها وكذلك الخلفاء، ومن ذلك كتاب عمر رضي الله عنه فاته كُتب إلى جيشه وفيه ثلاثون من الصحابة، فدل على حصول الاتفاق منه وعن عنده في المدينة ومن في الجيش على العمل بالكتاب والله أعلم.

١٣- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ (ح).

وحدثنا ابن نمير، حدثنا حفص بن غياث، كلاهما، عن عاصم بهذا الإسناد، عن النبي ﷺ في التحرير بمثله.

١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَهُوَ عُثْمَانُ) وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ جَرِيرٍ (وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ)، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ:

كُنَّا مَعَ عُثْبَةَ ابْنِ فَرْقَدٍ فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ إِلَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا هَكَذَا».

وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ: بِإِصْبَعِيهِ اللَّيْنِ تَلَيَانِ الْإِبْهَامِ فَرَيْتُهُمَا<sup>(١)</sup> أَرْزَارَ الطَّلَاسَةِ حِينَ رَأَيْتُ الطَّلَاسَةَ.

(١) قوله: «فرئتهما» هو بضم الراء وكسر الهمزة وضبطه بعضهم بفتح الراء.

١٣- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ قَالَ: كُنَّا مَعَ عُثْبَةَ ابْنِ فَرْقَدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ التَّهْدِيَّ قَالَ: جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ مَعَ عُثْبَةَ ابْنِ فَرْقَدٍ، أَوْ بِالشَّامِ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ

١٢- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup> عُمَرُ<sup>(٢)</sup> وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ<sup>(٣)</sup> يَا عُثْبَةُ ابْنُ فَرْقَدٍ! إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> وَلَا مِنْ كَذِّ أَيْكَ وَلَا مِنْ كَذِّ أُمِّكَ فَأَشْبَحَ الْمُسْلِمِينَ فِي رِحَالِهِمْ مِمَّا تَشَبَّحَ مِنْهُ فِي رَحْلِكَ وَإِسْكَامِكَ وَالتَّعَمُّمِ وَزِيِّ أَهْلِ الشُّرْكِ<sup>(٥)</sup> وَلِكُيُومِنَ الْحَرِيرَ! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ لُبُوسِ الْحَرِيرِ قَالَ إِلَّا هَكَذَا وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِصْبَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ وَضَمَّهُمَا.

قَالَ زُهَيْرٌ: قَالَ عَاصِمٌ: هَذَا فِي الْكِتَابِ قَالَ وَرَفَعَ زُهَيْرٌ إِصْبَعِيهِ<sup>(٦)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠].

(١) أما قوله: «كتب إلينا» فمعناه كتب إلى أمير الجيش وهو عتبة بن فرقد ليقراه على الجيش فقرأه عليهما.

(٢) وأما قول أبي عثمان: «كتب إلينا عمر» فهكذا ينبغي للراوي بالكتابة أن يقول: كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان أو أخبرنا فلان بكتابة أو في كتابه أو فيما كتب به إلي ونحو هذا، ولا يجوز أن يطلق قوله حدثنا ولا أخبرنا هذا هو الصحيح، وجوزة طائفة من متقدمي أهل الحديث وكبارهم منهم منصور والليث وغيرهما والله أعلم.

(٣) قوله: «و نحن بأذربيجان» هي إقليم معروف وراء العراق وفي ضبطها وجهان مشهوران أشهرهما وأصحهما وقول الأكثرين: أذربيجان بفتح الهمزة بغير ملة وإسكان الذال وفتح الراء وكسر الباء، قال صاحب المطالع وآخرون: هذا هو المشهور، والثاني: مد الهمزة وفتح الذال وفتح الراء وكسر الباء، وحكى صاحب المشارق والمطالع أن جماعة فتحوا الباء على هذا الثاني والمشهور كسرهما.

(٤) وأما قوله: «ليس من كذك» فالكذ التبع والمشفة، والمراد هنا أن هذا المال الذي عندك ليس هو من كسبك وما تعبت فيه ولحقك الشدة والمشفة في كده وتحصيله، ولا هو من كذ أهلك وأهلك فورته منهما، بل هو مال المسلمين فشاركهم فيه ولا تختص عنهم بشيء، بل أشبههم به وهم في رحالهم: أي منازلهم كما تشبه منه في الجنس والقدر والصفة، ولا تؤخر أرزاقهم عنهم ولا تخرجهم يطلبونها منك، بل أوصلها إليهم وهم في منازلهم بلا طلب.

(٥) وأما قوله: «وإسكامك والتعتم وزى العجم» فهو بكسر الزاي، ولبوس الحرير هو بفتح اللام وضم الباء ما يلبس منه، ومقصود عمر رضي الله تعالى عنه حثهم على خشونة العيش وصلابتهم في ذلك وحفاظتهم على طريقة العرب في ذلك، وقد جاء في هذا الحديث زيادة في سند أبي عروانة الأسفرائني وغيره بإسناد صحيح قال: «أما بعد فاترؤوا وارتمدوا والقوا الخفاف والسراريات وعليكم بلباس أبيكم إسماعيل وإسكام والتعتم وزى الأعاجم، وعليكم بالشمس فإنها حمام العرب، وتمعدوا واخشوشنوا واقطعوا الركب وابرزوا وارموا الأغراض والله أعلم».



اللَّهُ نَهَى، عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا إصْبَعَيْنِ.

مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو عُمَانَ: فَمَا عَمِنَّا أَنَّهُ يَعْني الْأَعْلَامَ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «حدثنا محمد بن عبد الله الرزقي» هو براء مضمومة ثم

زاي مشددة.

١٦- (٢٠٧٠) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ نَجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ - (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ قَبَاءَ مِنْ دِيْبَاجٍ أَهْدَى لَهُ ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقِيلَ لَهُ: قَدْ أَوْشَكَ مَا نَزَعْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ». فَجَاءَهُ عُمَرُ يَتَكِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْطَيْتَنِيهِ فَمَا لِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهُ لَتَلْبَسَهُ إِنَّمَا أُعْطِيكَهُ تَبِيعُهُ». فَبَاعَهُ بِالْقَفِيِّ دِرْهَمًا.

١٧- (٢٠٧١) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْني ابْنَ مَهْدِيٍّ -، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سَيِّرَاءَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ فَلَبَسْتُهَا فَعَرَفْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ».

١٧- ( ) وَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْني ابْنَ جَعْفَرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ: فَأَمَرَنِي فَأَطَرْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي<sup>(١)</sup>.

وَفِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: فَأَطَرْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي وَلَمْ يَذْكُرْ: فَأَمَرَنِي.

(١) قوله: «فأطرتها بين نسائي» أي قسمتها.

١٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - (قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ)، عَنْ يَسَعْرِ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنْظَلِيِّ.

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ أَكْبَدَ دُومَةٍ<sup>(١)</sup> أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَ

(١) قوله: «فما عمنّا أنه يعني الأعلام» هكذا ضبطناه عمنّا بعين مهملة مفتوحة ثم تاء مثناة فوق مشددة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم نون ومعناه: ما أبطلنا في معرفة أنه أراد الأعلام، يقال: عتم الشيء إذا أبطل وتأخر وعتمته إذا أخرته، ومنه حديث سلمان الفارسي ﷺ أنه غرس كذا وكذا أودية والتي ﷺ ينالوه وهو يفرس فما عتمت منها واحدة أي ما أبطلت أن عقلت. فهذا الذي ذكرناه من ضبط اللفظة وشرحها هو الصواب المعروف الذي صرح به جمهور الشارحين وأهل غريب الحديث، وذكر القاضي فيه عن بعضهم تغييراً واعتراضاً لا حاجة إلى ذكره لفساده.

١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمُسَمِّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي عُمَانَ.

١٥- ( ) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو عَسَانَ الْمُسَمِّعِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ.

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ<sup>(١)</sup>. [انخرجه البخاري: ٥٨٣٥].

(١) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال لم يرفع عن الشعبي إلا قتادة وهو مدلس، ورواه شعبة عن أبي السفر عن الشعبي من قول عمر موقوفاً، ورواه بيان وداود بن أبي هند عن الشعبي عن سويد عن عمر موقوفاً عليه، وكذا قال شعبة عن الحكم عن خيشمة عن سويد، وقاله ابن عبد الأعلى: عن سويد وأبو حصين عن إبراهيم عن سويد، هذا كلام الدارقطني، وهذه الزيادة في هذه الرواية انفرد بها مسلم لم يذكرها البخاري، وقد قلنا أن الثقة إذا انفرد برفع ما وقفه الآخرون كان الحكم لروايته وحكم بأنه مرفوع على الصحيح الذي عليه الفقهاء والأصوليون وعقرو المحدثين وهذا من ذلك والله أعلم. وفي هذا الرواية إباحة العلم من الحرير في الثوب إذا لم يزد على أربع أصابع وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وعن مالك رواية بمنعه. وعن بعض أصحابه رواية بإباحة العلم بلا تقدير بأربع أصابع بل قال: يجوز وإن عظم، وهذا القولان مردودان بهذا الحديث الصريح والله أعلم.

١٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْقِيُّ<sup>(١)</sup>، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ مَعِيذٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ



حَرِيرٍ فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا فَقَالَ: «شَقَقَهُ خُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ: بَيْنَ النَّسْوَةِ.

(١) قوله: «إن أكيدر دومة» هي بضم الدال وفتحها لغتان مشهورتان، وزعم ابن دريد أنه لا يجوز إلا الضم وأن المحدثين يفتحونها وأنهم غالبون في ذلك وليس كما قال بل هما لغتان مشهورتان، قال الجوهري: أهل الحديث يقولونها بالضم وأهل اللغة يفتحونها، ويقال لها أيضاً: دوماً وهي مدينة لها حصن عادي وهي في بركة في أرض نخل وزرع يسقون بالترواح وحولها عيون قليلة وغالب زرعهم الشعير وهي عن المدينة على نحو ثلاث عشرة مرحلة، وعن دمشق على نحو عشر مراحل، وعن الكوفة على قدر عشر مراحل أيضاً والله أعلم، وأما أكيدر فهو بضم الهززة وفتح الكاف وهو أكيدر بن عبد الملك الكندي.

قال الخطيب البغدادي في كتابه: «المهمات»: كان نصرانياً ثم أسلم، قال: وقيل: بل مات نصرانياً. وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما في معرفة الصحابة أن أكيدراً هذا أسلم وأهدى إلى رسول الله ﷺ حلة سيرة. قال ابن الأثير في كتابه معرفة الصحابة: أما الهدية والمصاحبة فصحيحان، وأما الإسلام فغلط قال لأنه لم يسلم بلا خلاف بين أهل السير، ومن قال أسلم فقد أخطأ خطأ فاحشاً، قال: وكان أكيدر نصرانياً فلما صالحه النبي ﷺ عاد إلى حصنه وبقي فيه ثم حاصره خالد بن الوليد في زمان أبي بكر الصديق ﷺ فقتله مشركاً نصرانياً يعني لتقصه العهد، قال: وذكر البلاذري أنه قدم على رسول الله ﷺ وعاد إلى دومة فلما توفي رسول الله ﷺ ارتد أكيدر فلما سار خالد من العراق إلى الشام قتله، وعلى هذا القول لا ينبغي أيضاً عنه في الصحابة، هذا كلام ابن الأثير.

(٢) قوله: «إن أكيدر دومة أهدى إلى رسول الله ﷺ ثوب حرير فأعطاه علياً فقال: شققه خُمراً بين الفواطم» أما الخبر فسبق أنه بضم الميم جمع خمار، وأما الفواطم فقال المروزي والأزهري والجمهور: إنها ثلاث: فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وفاطمة بنت أسد وهي أم علي بن أبي طالب وهي أول هاشمية ولدت لهاشمي، وفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب. وذكر الحفاظان عبد الغني بن سعيد وابن عبد البر بإسنادهما: أن علياً ﷺ قسم بين الفواطم الأربع فذكر هؤلاء الثلاث. قال القاضي عياض: يشبه أن تكون الرابعة فاطمة بنت شيبه بن ربيعة امرأة عقيل بن أبي طالب لاختصاصها بعلي ﷺ بالمصاهرة وقرابها إليه بالمناسبة وهي من المبايعات شهدت مع النبي ﷺ حنيناً ولها قصة مشهورة في الغنائم تدل على ورعها والله أعلم.

قال القاضي: هذه المذكورات فاطمة بنت أسد أم علي كانت منهن وهو مصحح لمجرتها كما قاله غير واحد خلافاً لمن زعم أنها ماتت قبل الهجرة، وفي هذا الحديث جواز قبول هدية الكافر وقد سبق الجمع بين الأحاديث المختلفة في هذا. وفيه جواز هدية الحرير إلى الرجال وقبولهم إياه وجواز لباس النساء له.

١٩- ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا غندر، عن شعبة، عن عبد الملك ابن ميسرة، عن زياد ابن وهب.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءً فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ قَالَ فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ يَسَائِلِي. (إخرجه البخاري: ٢٦١٤، ٥٣٦٦، ٥٨٤٠).

٢٠- (٢٠٧٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، وَأَبُو كَامِلٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عُمَرَ بِجَبَّةٍ سُدُسٍ فَقَالَ عُمَرُ: بَعَثْتَ بِهَا إِلَيَّ وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِنَتَبَتِهَا، وَإِنَّمَا لَبَسْتُهَا بِهَا إِلَيْكَ لِتَتَفَعَّ بِمَعْنَاهَا».

٢١- (٢٠٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ) عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ ابْنِ صُهَيْبٍ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ». (إخرجه البخاري: ٥٨٣٢).

٢٢- (٢٠٧٤) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى السَّرَازِيُّ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشْقِيُّ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي شَدَّادُ أَبُو عَمَّارٍ.

حَدَّثَنِي أَبُو أَمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

٢٣- (٢٠٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ.

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوجَ حَرِيرٍ فَلَبَسَهُ ثُمَّ صَلَّيْتُ فِيهِ ثُمَّ انْتَصَرَفَ فَتَزَعَهُ نَزْعاً شَدِيداً كَالْكَارِهِ لَهُ ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٣٧٥، ٥٨٠١).

(١) قوله: «أهدي لرسول الله ﷺ فروج حرير فلبسه ثم صلى فيه فتزعه نزعاً شديداً كالكاره له ثم قال: لا ينبغي هذا للمتقين» الفروج بفتح الفاء وضم الراء المشددة هذا هو الصحيح المشهور في ضبطه ولم يذكر الجمهور غيره، وحكي ضم الفاء، وحكى القاضي في الشرح وفي المشرق: تخفيف الراء وتشديدعا والتخفيف غريب ضعيف، قالوا: وهو قباء له شق من خلفه، وهذا اللبس المذكور في هذا الحديث كان قبل تحريم الحرير على الرجال، ولعل أول النهي والتحريم كان حين نزعه ولهذا قال ﷺ في حديث جابر الذي ذكره مسلم قبل هذا بأسطر حين صلى في قباء ديباج ثم نزعه وقال: «تهاني عنه جبريل» فيكون هذا أول التحريم والله أعلم.



الْعَوَامِ شَكَرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلُ فَرُخَصَ لَهُمَا فِي قُمْصِ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا.

٤- باب النهي، عَنْ لُبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمُعَصْفَرُ

٢٧-(٢٠٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ الْخَارِثِ أَنَّ ابْنَ مَعْدَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَبْرِ بْنَ نَفِيرٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ<sup>(٢)</sup> فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ شِبَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا».

٢٧-( ) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ.

٢٨-( ) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِيوَابٍ الْمُوصِلِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ فَقَالَ: «أَأَمْسَكَ أَمْرَكَ بِهَذَا<sup>(٣)</sup>؟». قُلْتُ: أَغْيَلُهُمَا قَالَ: «بَلْ أَحْرِقْهُمَا».

(١) هذا الإسناد الذي ذكرناه فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض. وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وخالد بن معدان، وجابر بن نفير.

(٢) واختلف العلماء في الثياب المعصورة وهي: المصبوغة بمصفر فأباحها جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك لكنه قال: غيرها أفضل منها. وفي رواية عنه أنه أجاز لبسها في البيوت وأفية الدور وكرهه في المحافل والأسواق ونحوها.

وقال جماعة من العلماء: هو مكروه كراهة تنزيه، وحملوا النهي على هذا لأنه ثبت أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء. وفي الصحيحين عن ابن عمر ﷺ قال: «رأيت النبي ﷺ يصبغ بالصفرة» وقال الخطابي: النهي منصرف إلى ما صبغ من الثياب بعد النسيج، فأما ما صبغ غزله ثم نسج فليس يتدخل في النهي، وحمل بعض العلماء النهي هنا على المحرم بالحج أو العمرة ليكون موافقاً لحديث ابن عمر ﷺ: «نهى المحرم أن يلبس ثوباً مسه ورس أو زعفران» وأما البيهقي ﷺ فاتفق المسألة فقال في كتابه معرفة

٢٣-( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ (بُعْثِي) أَبَا عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣- باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة، أَوْ نَحْوَهَا

٢٤-(٢٠٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَأَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ ابْنِ الْعَوَامِ فِي الْقُمْصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا، أَوْ وَجِعٍ كَانَ بِهِمَا<sup>(١)</sup>. (أخرجه المعاري: ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٥٨٣٩).

(١) هنا الحديث صريح في الدلالة للذهب الشافعي وموافقه أنه يجوز لبس الحرير للرجل إذا كانت به حكة لما فيه من البرودة وكذلك للقمل وما في معنى ذلك، وقال مالك: لا يجوز وهذا الحديث حجة عليه، وفي هذا الحديث دليل لجواز لبس الحرير عند الضرورة كمن فاجأته الحرب ولم يجد غيره.

٢٤-( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هَارُونَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي السَّفَرِ.

٢٥-( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَخَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ رَخَصَ لِلزُّبَيْرِ ابْنِ الْعَوَامِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحِكَّةٍ<sup>(١)</sup> كَانَتْ بِهِمَا.

(١) وأما قوله: «الحكة» فهي بكسر الحاء وتشديد الكاف وهي الجرب أو نحوها، ثم الصحيح عند أصحابنا والذي قطع به جماهيرهم أنه يجوز لبس الحرير للحكة ونحوها في السفر والحضر جميعاً، وقال بعض أصحابنا: يختص بالسفر وهو ضعيف.

٢٥-( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٦-( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

أَنَّ أَنَسَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ ابْنَ



## ٥- باب فضل لباس ثياب الجيرة

٣٢- (٢٠٧٩) حدثنا هذّابُ ابنِ خالدٍ<sup>(١)</sup>، حدثنا هشامُ،

حدثنا قتادةُ قال:

قُلْنَا لَأَنْتَ ابْنُ مَالِكٍ: أَيُّ اللِّبَاسِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَغْضَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْجِيرَةُ<sup>(٢)</sup>. (إعرجه البخاري: ٥٨١٢، ٥٨١٣).

(١) مذان الإسنادان اللذان في الباب كل رجلهم بصريون وسبق بيان هذا مرات.

(٢) قوله: «كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ الجيرة» هي بكسر الحاء وفتح الباء وهي ثياب من كان أو قطن عبدة أي مزرعة والتجبر: التزين والتحين، ويقال: ثوب حبرة على الوصف، وثوب حبرة على الإضافة وهو أكثر استعمالاً، والجيرة مفرد والجمع حبر وحبرات كعنية وعنب وعينات، ويقال: ثوب حبر على الوصف فيه دليل لاستحباب لباس الجيرة وجواز لبس المخطط وهو مجمع عليه والله أعلم.

٣٣- ( ) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حدثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِيرَةُ.

٦- باب التواضع في اللباس والافتصاف على الغليظ منه واليسير في اللباس والفراش وغيرهما وجواز لبس الثوب الشعر وما فيه أعلام<sup>(١)</sup>

(١) في هذه الأحاديث المذكورة في الباب ما كان عليه النبي ﷺ من الزهادة في الدنيا والإعراض عن متاعها وملافعها وشهواتها وفاخر لباسها ونحوه واجتزائه بما يحصل به أدنى التجزئة في ذلك كله، وفيه الندب للاكتفاء به ﷺ في هذا وغيره.

٣٤- (٢٠٨٠) حدثنا شيبان ابن فروخ، حدثنا سليمان ابن المغيرة، حدثنا حميد، عن أبي بردة قال:

دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا إِزَارًا غَلِيظًا مِمَّا يُصْنَعُ بِالْيَمَنِ وَكِسَاءَ مِنْ أَلْتِي يُسَمُّونَهَا الْمَلْبَنَةَ قَالَ: فَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ إِنْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ فَبُضَ فِي هَذَيْنِ الثَّوْبَيْنِ. (إعرجه البخاري: ٣١٠٨، ٥٨١٨).

٣٥- ( ) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ.

السنن: نهى الشافعي الرجل عن المزفر وأباح المعصر. قال الشافعي: وإنما رخصت في المعصر لأنني لم أجد أحداً يحكي عن النبي ﷺ النهي عنه إلا ما قال علي ﷺ نهائي ولا أقول: نهاكم.

قال البيهقي: وقد جاءت أحاديث تدل على النهي على العموم ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص هذا الذي ذكره مسلم ثم أحاديث أخر ثم قال: ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي لقال بها إن شاء الله. ثم ذكر بإسناده ما صح عن الشافعي أنه قال: إذا كان حديث النبي ﷺ خلاف قولي فاعملوا بالحديث ودعوا قولي. وفي رواية: «فهو مذهبي». قال البيهقي: قال الشافعي: وأنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزفر، قال: وأمره إذا تزفر أن يفسله. قال البيهقي: تبع السنة في المزفر فمتابعتها في المعصر أولى، قال: وقد كره المعصر بعض السلف، وبه قال أبو عبد الله الحلبي من أصحابنا ورخص فيه جماعة والسنة أولى بالاتباع والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «أملك أمرتك بهذا» معناه: أن هذا من لباس النساء وزينهن وأخلاقهن، وأما الأمر بإحراقهما فليل: هو عقوبة وتغليظ لجره وزجر غيره عن مثل هذا الفعل، وهذا نظير أمر تلك المرأة التي لعنت الناقة بإرسالها وأمر أصحاب بريدة ببيعها وانكر عليهم اشتراط الولاء ونحو ذلك والله أعلم.

٢٩- (٢٠٧٨) حدثنا يحيى ابن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن إبراهيم ابن عبد الله ابن حنين، عن أبيه.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَرِ وَعَنْ تَخْتُمِ النَّعْبِ وَعَنْ قِرَآءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ. (وسبق بعد الحديث ٢٠٩٥).

٣٠- ( ) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ الْقِرَآءَةِ، وَأَنَا رَاكِعٌ وَعَنْ لُبْسِ النَّعْبِ وَالْمَعْصَرِ.

٣١- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ التَّخْتُمِ بِالنَّعْبِ وَعَنْ لِبَاسِ الْقَسِيِّ وَعَنْ الْقِرَآءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَعَنْ لِبَاسِ الْمَعْصَرِ.

٣٨- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمًا حَشَوَهُ لَيْفٌ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمًا حَشَوَهُ لَيْفٌ» وفي رواية «وسادة» بدل فراش. وفي نسخة: «وسادة» فيه جواز اتخاذ الفرش والوسائد والنوم عليها والارتفاق بها وجواز الحشر وجواز اتخاذ ذلك من الجلود وهي الأدم الله أعلم.

٣٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَا: ضِجَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: يَنَامُ عَلَيْهِ.

#### ٧- باب جواز اتخاذ الأنماط

٣٩- (٢٠٨٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - (قَالَ عَمْرُو وَقُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ)، عَنْ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجْتُ: «أَتَخَذْتِ أَنْمَاطًا؟». قُلْتُ: وَأَنْتَى لَنَا أَنْمَاطٌ؟ قَالَ: «أَمَّا إِنَّمَا سَتَكُونُ»<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري: ٣٦٣١، ٥١٦١].

(١) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين تزوج: «أَتَخَذْتِ أَنْمَاطًا؟» قال وأنتى لنا؟ قال: «أَمَّا إِنَّمَا سَتَكُونُ» الأنماط بفتح الهمزة جمع نطع بفتح النون والميم وهو: ظهارة الفراش، وقيل: ظهر الفراش، ويطلق أيضاً على بساط لطيف له خمل يجعل على المودج وقد يجعل ستراً، ومنه حديث عائشة الذي ذكره مسلم بعد هذا في باب الصور قالت: «فأخذت نطعاً فسترته على الباب والمراد في حديث جابر هو النوع الأول، وفيه جواز اتخاذ الأنماط إذا لم تكن من حرير، وفيه معجزة ظاهرة بإخباره بها وكانت كما أخبر.

٤٠- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِيرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجْتُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَخَذْتِ أَنْمَاطًا؟». قُلْتُ: وَأَنْتَى لَنَا أَنْمَاطٌ؟ قَالَ: «أَمَّا إِنَّمَا سَتَكُونُ».

قَالَ جَابِرٌ: وَعِنْدَ امْرَأَتِي نَمَطٌ، فَأَنَا أَقُولُ: نَحْبِيهِ عَنِّي<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ قَالَ:

أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ إِزَارًا وَكِسَاءً مُلْبَدًا فَقَالَتْ: فِي هَذَا قَبْضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ: إِزَارًا غَلِيظًا.

(١) قوله: «أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِزَارًا وَكِسَاءً مُلْبَدًا» فقالت في هذا قبض رسول الله ﷺ قال العلماء: الملبد بفتح الباء وهو المرقع، يقال: لبدت القميص البده بالتخفيف فيهما، ولبدته البده بالتشديد، وقيل: هو الذي نخن وسطه حتى صار كاللبد.

٣٥- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَثَلَّةٌ.

وَقَالَ: إِزَارًا غَلِيظًا.

٣٦- (٢٠٨١) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مَرْحَلٌ<sup>(١)</sup> مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ<sup>(٢)</sup> (٣).

(١) وأما قوله: «مرحل» فهو بفتح الراء وفتح الحاء المهملة هذا هو الصواب الذي رواه الجمهور وضبطه المتقنون، وحكى القاضي أن بعضهم رواه بالجيم أي عليه صور الرجال والصواب الأول: ومعناه: عليه صورة رجال الإبل ولا بأس بهذه الصور وإنما يحرم تصوير الحيوان. وقال الخطابي: المرحل الذي فيه خطوط.

(٢) قوله: «وعليه مرط مرحل من شعر أسود» أما المرط فبكسر الميم وإسكان الراء وهو كساء يكون تارة من صرف وتارة من شعر أو كسان أو خز، قال الخطابي: هو كساء يوتر به، وقال النضر: لا يكون المرط إلا درعاً ولا يلبسه إلا النساء ولا يكون إلا أخضر وهذا الحديث يرد عليه.

(٣) وأما قوله: «من شعر أسود» فقبلته بالأسود لأن الشعر قد يكون أبيض.

٣٧- (٢٠٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ وَمَا دَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْتَيْسِي يَنْكِيئُ عَلَيْهَا مِنْ أَدَمَ حَشَوَهَا لَيْفٌ. [إخرجه البخاري: ٦٤٥٦].



وَقَوْلُهُ: قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ».

(١) قوله تحبه عني أي أخرجه من بيتي كأنه كرهه كراهة تنزيه لأنه من زينة الدنيا وملهياتها والله أعلم.

٤٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ: فَأَذْعَهَا.

## ٨- باب كراهة ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس

٤١- (٢٠٨٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ:

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «فِرَاشُ لِلرَّجُلِ وَفِرَاشٌ لِمَرْأَتِهِ وَالثَّلَاثُ لِلضَّيْفِ وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قال العلماء: معناه: أن ما زاد على الحاجة فالتخاضع إنما هو للمباهاة والاختيال والالتهاة بزينة الدنيا، وما كان بهذه الصفة فهو منسوم، وكل منسوم يضاف إلى الشيطان لأنه يرتضيه ويوسوس به ويحسه ويساعد عليه، وقيل: أنه على ظاهره وأنه إذا كان لغير حاجة كان للشيطان عليه ميت ومقيل، كما أنه يحصل له المبيت بالبيت الذي لا يذكر الله تعالى صاحبه عند دخوله عشاء، وأما تعديد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به لأنه قد يحتاج كل واحد منهما إلى فراش عند المرض والحوى وغير ذلك. واستدل بعضهم بهذا على أنه لا يلزمه النوم مع امرأته وإن له الانفراد عنها بفراش، والاستدلال به في هذا ضعيف، لأن المراد بهذا وقت الحاجة كالمرض وغيره كما ذكرناه، وإن كان النوم مع الزوجة ليس واجباً لكنه بدليل آخر، والصواب في النوم مع الزوجة أنه إذا لم يكن لواحد منهما علز في الانفراد، فاجتماعهما في فراش واحد أفضل، وهو ظاهر فصل رسول الله ﷺ الذي اطلب عليه مع مواظبته ﷺ على قيام الليل فينام معها، فإذا أراد القيام لوظيفته قام وتركها، فيجمع بين وظيفته وقضاء حقها المشدوب وعشرتها المعروف لا سيما إن عرف من حالها حرصها على هذا ثم أنه لا يلزم من النوم معها الجماع والله أعلم.

## ٩- باب تحريم جر الثوب خيلاء وبيان حد ما يجوز إرخاؤه إليه وما يستحب<sup>(١)</sup>

(١) وأما هذه الأحاديث فقد سبق في كتاب الإيمان ووضحاً بفروعه وذكرنا هناك الحديث الصحيح أن الأسبال يكون في الإزار والقميص والعمامة وأنه لا يجوز إسباله تحت الكعبين إن كان للخيلاء، فإن كان لغيرها فهو مكروه، وظواهر الأحاديث في تنقيدها بالجور خيلاء تدل على أن التحريم مخصوص بالخيلاء، وهكذا نص الشافعي على الفرق كما

ذكرنا، وأجمع العلماء على جواز الإسبال للنساء، وقد صح عن النبي ﷺ الإذن لمن في إرخاء ذيولهن ذراعاً والله أعلم.

وأما القدر المستحب فيما ينزل إليه طرف القميص والإزار فنصف الساقين كما في حديث ابن عمر المذكور، وفي حديث أبي سعيد: «إزاره المؤمن إلى أنصاف ساقيه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ما أسفل من ذلك فهو في البار» فالمستحب نصف الساقين، والجائز بلا كراهة ما نحت إلى الكعبين، فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع، فإن كان للخيلاء فهو ممنوع منع تحريم وإلا فممنوع تنزيه. وأما الأحاديث المطلقة بأن ما تحت الكعبين في النار فالمراد بها ما كان للخيلاء لأنه مطلق فوجب حمله على المقيد والله أعلم. قال القاضي: قال العلماء وبالجمله يكره كل ما زاد على الحاجة والمعتاد في اللباس من الطول والسعة والله أعلم.

٤٢- (٢٠٨٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ وَزَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ كُلُّهُمْ يُخْبِرُونَ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٧٨٣].

(١) قال العلماء: الخيلاء بالمد والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتبختر كلها بمعنى واحد وهو حرام، ويقال: خال الرجل خالاً واختال اختيلاً إذا تكبر، وهو رجل خال أي متكبر، وصاحب خال أي صاحب كبر، ومعنى لا ينظر الله إليه أي لا يرحمه ولا ينظر إليه نظر رحمة.

٤٢- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ كِلَابٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنْ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَشْلٍ حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَزَادُوا فِيهِ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ وَسَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثِيَابَهُ مِنَ الْخِيَلَةِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (إعرابه البخاري: ٥٧٩١).

٤٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. كَلَاهُمَا، عَنْ مُخَارِبِ بْنِ دُوَّارٍ وَجَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

٤٤- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَةِ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (إعرابه البخاري: ٣٦٦٥، ٥٧٨٤، ٦٠٢٢).

٤٤- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثِيَابُهُ.

٤٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ يَنَاقٍ <sup>(١)</sup> يُحَدِّثُ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ فَقَالَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ فَوَدَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَذْنِي هَاتَيْنِ يَقُولُ: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) قوله: «مسلم بن يناق» هو بياض مشاة تحت مفتوحة ثم نون مشددة وبالضاد غير مصروف والله أعلم.

٤٥- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ (يَعْنِي ابْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ) (ح).

وَحَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِبراهيمُ (يَعْنِي ابْنَ نَافِعٍ) كُلُّهُمْ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَنَاقٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ، عَنْ مُسْلِمِ أَبِي الْخَسَنِ. وَفِي رِوَايَتِهِمْ جَمِيعًا: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ». وَلَمْ يَقُولُوا: ثَوْبُهُ.

٤٦- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَالْفَاطِمَةُ مُتَقَارِبَةً قَالُوا: حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ ابْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ:

أَمَرْتُ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ مَوْلَى نَافِعٍ ابْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ أَنْ يَسْأَلَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ، وَأَنَا جَالِسٌ بَيْنَهُمَا: أَسَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخِيَلَةِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٧- (٢٠٨٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْحَاءً فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ! ارْزُقْ إِزَارَكَ». فَرَفَعْتُهُ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا». فَرَدَدْتُ فَمَا زِلْتُ أَتَحَرَّاهَا بَعْدُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ: أَنْصَافِ السَّائِقِينَ.

٤٨- (٢٠٨٧) حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَرَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ فَجَعَلَ يَضْرِبُ الْأَرْضَ بِرِجْلِهِ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَحْرَيْنِ وَهُوَ يَقُولُ: جَاءَ الْأَمِيرُ جَاءَ الْأَمِيرُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطْرًا». (إعرابه البخاري: ٥٧٨٨).

٤٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غُلَيْبٍ، كَلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ: كَانَ مَرْوَانَ يَسْتَخْلِفُ أَبَا هُرَيْرَةَ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُسْتَخْلَفُ عَلَى الْمَدِينَةِ.

١٠- باب تحريم التبخر في المشي مع إعجابه بثيابه  
٤٩- (٢٠٨٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ.



كان باقيه فضة، وكذا لوموه خاتم الفضة بالذهب فهو حرام.

٥١- (٢٠٨٩) حدثنا عبيد الله ابن معاذ، حدثنا أبي،

حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر ابن أنس، عن بشير ابن نهشل.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه نهى، عن خاتم الذهب<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٨٦٤].

(١) قوله: «نهى عن خاتم الذهب» أي في حق الرجال كما سبق.

٥١- ( ) وحدثنا محمد ابن المثنى وابن بشار قالوا:

حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة بهذا الإسناد.

٥٢- (٢٠٩٠) وفي حديث ابن المثنى قال: سمعت

النضر ابن أنس حدثني محمد ابن سهل التميمي، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرني محمد ابن جعفر، أخبرني إبراهيم ابن عتبة، عن كريب مولى ابن عباس.

عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فزرعه فطرحة<sup>(١)</sup> وقال: «يعود أخذكم إلى جفرة من نار فيجعلها في يدي». فقيل لرجل بعد ما ذهب رسول الله ﷺ: أخذ خاتمك انتزع به قال: لا والله لا أخذه أبداً<sup>(٢)</sup> وقد طرحة رسول الله ﷺ.

(١) قوله: «رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فزرعه فطرحة» فيه إزالة المنكر باليد لمن قدر عليها.

(٢) وأما قوله ﷺ حين نزع من يد الرجل: «يعود أخذكم إلى جفرة من نار فيجعلها في يدي» فيه تصريح بأن النهي عن خاتم الذهب للتحريم كما سبق.

(٣) وأما قول صاحب هذا الحاقم حين قالوا له خذه: لا أخذه وقد طرحة رسول الله ﷺ ففيه المبالغة في امتثال أمر رسول الله ﷺ واجتباب نهيه وعدم الترخص فيه بالتأويلات الضعيفة، ثم إن هذا الرجل إنما ترك الحاقم على سبيل الإباحة لمن أراد أخذه من الفقراء وغيرهم وحيث يجوز أخذه لمن شاء، فإذا أخذه جاز تصرفه فيه، ولو كان صاحبه أخذه لم يحرم عليه الأخذ والتصرف فيه بالبيع وغيره، ولكن تورع عن أخذه وأراد الصدقة به على من يحتاج إليه لأن النبي ﷺ لم ينه عن التصرف فيه بكل وجه وإنما نهاه عن لبسه وبقي ما سواه من تصرفه على الإباحة.

٥٣- (٢٠٩١) حدثنا يحيى ابن يحيى التميمي ومحمد ابن رُمح قالوا: أخبرنا الليث (ح).

وحدثنا قتيبة، حدثنا ليث، عن نافع.

عن عبد الله أن رسول الله ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بينما رجل يمشي قد أعجبته جمته وبرداه إذ خسف به الأرض فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة<sup>(١)</sup>». [أخرجه البخاري: ٥٧٨٩].

(١) يتجلجل بالجيم أي: يتحرك وينزل مضطرباً، قيل: يحتمل أن هذا الرجل من هذه الأمة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع هذا، وقيل: بل هو إخبار عن قبل هذه الأمة وهذا هو الصحيح وهو معنى إدخال البخاري له في باب ذكر بني إسرائيل والله أعلم.

٤٩- ( ) وحدثنا عبيد الله ابن معاذ، حدثنا أبي (ح).

وحدثنا محمد ابن بشار، عن محمد ابن جعفر (ح).

وحدثنا محمد ابن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي قالوا جميعاً: حدثنا شعبة، عن محمد ابن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بنحو هذا.

٥٠- ( ) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا المنيرة - يغني الحيزامي - عن أبي الزناد، عن الأعرج.

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجل يتبختر يمشي في يردتيه قد أعجبته نفسه فحسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة». [أخرجه البخاري: ٥٧٩٠].

٥٠- ( ) وحدثنا محمد ابن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام ابن منبج قال:

هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ: «بينما رجل يتبختر في يردتين». ثم ذكر يمشي.

٥٠- ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عفان، حدثنا حماد ابن سلمة، عن ثابت، عن أبي رافع.

عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن رجلاً ممن كان قبلكم يتبختر في حلقة». ثم ذكر مثل حديثهم.

١١- باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ونسخ ما كان من إباحته في أول الإسلام<sup>(١)</sup>

(١) أجمع المسلمون على إباحة خاتم الذهب للنساء، واجمعوا على تحريمه على الرجال إلا ما حكى عن أبي بكر بن محمد بن عمر بن محمد بن حزم: أنه أباحه، وعن بعض أنه مكروه لا حرام، وهذان القولان باطلان، فقللها معجوج بهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم مع إجماع من قبله على تحريمه له مع قوله ﷺ في الذهب والحديد: «إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإتائهما» قال أصحابنا: ويحرم من الخاتم إذا كان ذهباً وإن

فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ<sup>(١)</sup> إِذَا لَبَسَهُ فَصَنَعَ النَّاسُ ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمَنِيرِ فَتَزَعَهُ فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتَمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ قَاحِلٍ». فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا». فَتَبَدَّ النَّاسُ خَرَاتِيمَهُمْ<sup>(٢)</sup> وَلَفِظَ الْحَدِيثُ لِيَحْيَى. (أخرجه البخاري: ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٧٣، ٥٨٧٦، ٦٦٥١، ٧٢٩٨).

(١) قوله: «فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ» الفص بفتح الفاء وكسرهما وفي الخاتم أربع لغات فتح التاء وكسرهما وخيتام وخاتم.

(٢) قوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا» فَبَدَّ النَّاسُ خَرَاتِيمَهُمْ» فيه بيان ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من المبادرة إلى امتثال أمره ونهيهِ ﷺ والافتداء بأفعاله.

٥٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَيِّبِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ: وَجَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيَمْنَى.

٥٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ (ح) عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ أَسَامَةَ جَمَاعَتُهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

١٣- باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق نقشه مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَبَسَ الْخُلَفَاءُ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ

٥٤- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَيِّبِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَيِّبُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ<sup>(١)</sup> فَكَانَ فِي يَدِهِ ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ عُمَرَ ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ عُثْمَانَ حَتَّى وَقَعَ مِنْهُ فِي يَدِ أَبِي نَضْرَةَ نَقَشَهُ - مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ -<sup>(٢)</sup> (٧٢).

قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَتَّى وَقَعَ فِي يَدِ بَشْرٍ وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهُ.

(١) قوله: «اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ» الورق الفضة، وقد أجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة للرجال، وكره بعض علماء الشام المتقدمين لبسه لغير ذي سلطان ورووا فيه أثراً وهذا شاذ مردود. قال الخطابي: ويكره للنساء خاتم الفضة لأنه من شعار الرجال، قال: فإن لم نجد خاتم ذهب فلتصفه بزعفران وشبهه، وهذا الذي قاله ضعيف أو باطل لا أصل له، والصواب أنه لا كراهة في لبسها خاتم الفضة.

(٢) وأما قوله: «نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» ففيه جواز نقش الخاتم ونقش اسم صاحب الخاتم وجواز نقش اسم الله تعالى، هذا منعبنا ومنعب سعيد بن المسيب ومالك والجمهور، وعن ابن سيرين وبعضهم: كراهة نقش اسم الله تعالى وهذا ضعيف، قال العلماء: وله أن ينقش عليه اسم نفسه أو ينقش عليه كلمة حكمة وإن ينقش ذلك مع ذكر الله تعالى.

٥٥- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَمْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُبَيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشَ فِيهِ - مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - وَقَالَ: «لَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا<sup>(١)</sup>». وَكَانَ إِذَا لَبَسَهُ جَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي يَظُنُّ كَفِّهِ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ الَّذِي سَقَطَ مِنْ مُعْتَقِبِي فِي يَدِ أَبِي نَضْرَةَ. (أخرجه البخاري: ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٧٣).

(١) قوله ﷺ: «لَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا» سبب النهي أنه ﷺ إنما اتخذ الخاتم ونقش فيه ليختم به كتبه إلى ملوك المعجم وغيرهم فلو نقش غيره مثله لدخلت المفسدة وحصل الخلل.

(٢) قوله: «وَكَانَ إِذَا لَبَسَهُ جَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي يَظُنُّ كَفِّهِ» قال العلماء: لم يأمر النبي ﷺ في ذلك بشيء فيجوز جعل فصه في باطن كفه وفي ظاهرها وقد عمل السلف بالوجهين، ومن اتخذ في ظاهرها ابن عباس، قالوا: ولكن الباطن أفضل اقتداء به ﷺ ولأنه أصون لفصه وأسلم له وأبعد من الزهو والإعجاب.

٥٥- (٢٠٩٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ كُلُّهُمْ، عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ.



الجوهري وغيره بفتحها.

#### ١٤- باب في طرح الخواتيم

٥٩-(٢٠٩٣) حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنُ

زِيَادٍ، أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ<sup>(١)</sup>.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَبْصَرَ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتِماً مِنْ وَرَقٍ يَوْمًا وَاحِدًا، قَالَ: فَصَنَعَ النَّاسُ الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرَقٍ فَلَبِسُوهُ فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتِمَهُ فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ<sup>(٢)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٨٦٨].

(١) قال القاضي: قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب، فروهم من خاتم الذهب إلى خاتم الورق، والمعروف من روايات أنس من غير طريق ابن شهاب اتخاذه ﷺ خاتم فضة ولم يطرحه وإنما طرح خاتم الذهب كما ذكره مسلم في باقي الأحاديث. ومنهم من تناول حديث ابن شهاب وجمع بينه وبين الروايات فقال: لما أراد النبي ﷺ تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبس خاتم الفضة أراه الناس في ذلك اليوم ليعلمهم إباحته، ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تحريمه فطرح الناس خواتيمهم من الذهب، فيكون قوله فطرح الناس خواتيمهم أي خواتم الذهب، وهذا التأويل هو الصحيح وليس في الحديث ما يمنع.

(٢) وأما قوله: «فصنع الناس الخواتم من الورق فلبسوه» ثم قال: فطرح خاتمهم فطرحوا خواتيمهم فيحتمل أنهم لما علموا أنه ﷺ يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لأنفسهم خواتيم فضة وبقيت معهم خواتيم الذهب كما بقي مع النبي ﷺ إلى أن طرح خاتم الذهب واستبدلوا الفضة واللَّه أعلم.

٦٠-( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نَجْمٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتِماً مِنْ وَرَقٍ يَوْمًا وَاحِدًا ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اضْطَرُّوا الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرَقٍ فَلَبِسُوهَا فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتِمَهُ فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

٦١-( ) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ الْعُمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

#### ١٥- باب في خاتم الورق فصه حبشي

٦١-(٢٠٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ وَهْبٍ الصُّمَيْرِيُّ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَقٍ وَكَانَ فَصُهُ حَبَشِيًّا<sup>(١)</sup>.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشَ فِيهِ - مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - وَقَالَ لِلنَّاسِ: «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ». [أخرجه البخاري: ٥٨٧٠، ٥٨٧٤، ٥٨٧٧].

٥٥-( ) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ عُثْمَانَ)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

#### ١٣- باب في اتخاذه النبي ﷺ خاتماً لما أراد أن يكتب إلى العجم

٥٦-( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ قَالَ قَالُوا: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُوماً قَالَ: فَاتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى تِيَاغِهِ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقْشُهُ - مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - [أخرجه البخاري: ٦٥، ٢٩٣٨، ٥٨٧٢، ٥٨٧٥، ٧١٦٢، ٣١٠٦، ٥٨٧٩].

٥٧-( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْعَجَمَ لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا كِتَابًا عَلَيْهِ خَاتَمٌ فَاصْطَنَعَ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ.

قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى تِيَاغِهِ فِي يَدِهِ.

٥٨-( ) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا نَوْحُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ أَخِيهِ خَالِدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَّجَاشِيِّ فَقِيلَ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمٍ فَصَاغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِماً حَلَقَتَهُ فِضَّةً<sup>(١)</sup> وَنَقَشَ فِيهِ - مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ -

(١) قوله: «فصاغ النبي ﷺ خاتماً حلقة فضة» هكذا هو في جميع النسخ حلقة فضة بنصب حلقة على البدل من خاتماً وليس فيها هاء الضمير، والحلقة ساكنة اللام على المشهور، وفيها لغة شاذة ضعيفة حكاهما

يجبى مثل رواية سليمان بن بلال فلم يفردها بها سليمان بن بلال فقد اتفق طلحة وسليمان عليها، وكون الأكثرين لم يذكروها لا يمنع صحتها فإن زيادة الثقة مقبولة والله أعلم.

وأما الحكم في المسألة عند الفقهاء فأجمعوا على جواز الختم في اليمين وعلى جوازه في اليسار ولا كراهة في واحدة منهما، واختلفوا أيتها أفضل فتختم كثيرون من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار، واستحب مالك اليسار وكسره اليمين، وفي مذنبنا وجهان لأصحابنا: الصحيح أن اليمين أفضل لأنه زينة، واليمين أشرف وأحق بالزينة والإكرام. وأما ما ذكره في حديث علي رضي الله تعالى عنه من القسي والمبار وتفسيرها فقد سبق بيانه واضحاً في بابيه والله أعلم.

#### ١٧- باب النهي، عن الختم في الوسطى والتي تليها

٦٤- (٢٠٧٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ)، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ كَلْبٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ.

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَانِي يَحْيَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَجْعَلَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ، أَوْ الَّتِي تَلِيهَا - لَمْ يَذَرِ عَاصِمٌ فِي أَيِّ الشَّيْنَيْنِ - وَنَهَانِي، عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَعَنْ جُلُوسِ عَلَى الْمَبَايِرِ.

قَالَ: فَأَمَّا الْقَسِيُّ فَيَتَابُ مُضْلَعَةٌ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ فِيهَا شَيْئٌ كَذَا.

وَأَمَّا الْمَبَايِرُ فَشَيْءٌ كَانَتْ تَجْعَلُهُ النِّسَاءُ يُعُولِيهِنَّ عَلَى الرَّحْلِ كَالْقَطَائِفِ الْإِرْجَوَانِ.

٦٤- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مُعَيَّانٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا قَدْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

٦٤- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَى، أَوْ نَهَانِي يَحْيَى النَّبِيُّ ﷺ قَدْ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

٦٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ قَالَ:

قَالَ عَلِيٌّ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَخْتَمَ فِي إِصْبَعِي هَذِهِ، أَوْ هَذِهِ قَالَ: فَأَوْتَمَّا إِلَى الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا.

(١) قوله: «وكان فيه حبشية» قال العلماء: يعني حجراً حبشياً أي فصاً من جَزَعٍ أو عقيق فإن معدنهما بالحبشة واليمن، وقيل: لونه حبشي أي أسود، وجاء في صحيح البخاري من رواية حميد عن أنس أيضاً: «ففيه منه»، قال ابن عبد البر: هذا أصح، وقال غيره: كلاهما صحيح، وكان لرسول الله ﷺ في وقت خاتم فيه منه، وفي وقت خاتم فيه حبشي، وفي حديث آخر فيه من عقيق.

٦٢- ( ) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغُبَّادُ بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى (وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرْقِيُّ)، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فَضَةٍ فِي يَمِينِهِ<sup>(١)</sup> فِيهِ قَصْرٌ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فِيهِ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ.

(١) قوله: «في حديث طلحة بن يحيى وسليمان بن بلال عن يونس عن ابن شهاب عن أنس» أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه وفي حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: «كان خاتم النبي ﷺ في هذه وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى» وفي حديث علي: «نهاني ﷺ أن أتختم في أصبعي هذه أو هذه فأولما إلى الوسطى والتي تليها» وروي هذا الحديث في غير مسلم «السبابة والوسطى»، وأجمع المسلمون على أن السنة جعل خاتم الرجل في الخنصر، وأما المرأة فإنها تتخذ خواتيم في أصابع، قالوا: والحكمة في كونه في الخنصر أنه أبعد من الامتحان فيما يتعاطى باليد لكونه طرْقاً ولأنه لا يشغل اليد عما تتناول من أشغالها بخلاف غير الخنصر، ويكره للرجل جعله في الوسطى والتي تليها لهذا الحديث وهي كراهة تنزيه.

٦٢- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى.

#### ١٦- باب في لبس الخاتم في الخنصر من اليد

٦٣- (٢٠٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى الْخَنْصَرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى<sup>(١)</sup>.

(١) وأما الختم في اليد اليمنى أو اليسرى فقد جاء فيه هذان الحديثان وهما صحيحان. وقال الدارقطني: لم يتابع سليمان بن بلال على هذه الزيادة وهي قوله في يمينه، قال: وخالفه الحفاظ عن يونس مع أنه لم يذكرها أحد من أصحاب الزهري مع تضعيف إسماعيل بن أبي أويس رواها عن سليمان بن بلال، وقد ضعف إسماعيل بن أبي أويس أيضاً يحيى بن معين والنسائي، ولكن وثقه الأكثرون واحتجوا به واحتج به البخاري ومسلم في صحيحهما، وقد ذكر مسلم أيضاً من رواية طلحة بن



## ١٨ - باب استحياب لبس النعال وما في معناها

٦٦- (٢٠٩٦) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَرَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ غَزَوْنَاهَا: «اسْتَكَثُّوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِمَا اسْتَكَثَّ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ حين كانوا في غزاة: «استكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكباً ما اتعل» معناه: أنه شبه بالراكب في خفة المشقة عليه وقلة تعب وسلامة رجله مما يعرض في الطريق من خشونة وشوك وأذى ونحو ذلك، وفيه استحباب الاستظهار في السفر بالنعال وغيرها مما يحتاج إليه المسافر واستحباب وصية الأمير أصحابه بذلك.

## ١٩ - باب استحياب لبس النعل في اليمنى أولاً والخلع من اليسرى أولاً وكراهة المشي في نعل واحد

٦٧- (٢٠٩٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَسْلَمٍ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ (بُخَارِي) بْنِ زِيَادٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمْنَى، وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ وَلْيُجْلِسْهُمَا<sup>(١)</sup> جَمِيعاً، أَوْ لِيُخْلَعْهُمَا<sup>(٢)</sup> جَمِيعاً»<sup>(٣)</sup>. (إخرجه البخاري: ٥٨٥٦).

(١) أما قوله ﷺ: لِيُجْلِسْهُمَا فبضم الياء.

(٢) وأما قوله ﷺ: «أو ليخْلعهما» فكأنما هو في جميع نسخ مسلم ليخْلعهما بالخاء المعجمة واللام والعين، وفي صحيح البخاري: «ليخْلعهما» بالخاء المهملة والفاء من الخفاء وكلاهما صحيح ورواية البخاري أحسن. وأما الشرح فبشين معجمة مكسورة ثم سين مهملة ساكنة وهو أحد سيور النعال وهو الذي يدخل بين الأصبعين ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام، والزمام هو السير الذي يعقد فيه الشسع وجمعه شسوع. أما فقه الأحاديث ففيه ثلاث مسائل:

الثانية: يستحب البدأة باليسار في كل ما هو ضد السابق في المسألة الأولى، فمن ذلك خلع النعل والخف والملابس والسراري والكم والخروج من المسجد ودخول الخلاء والاستنجاء وتناول أحجار الاستنجاء ومس الذكر والامتناع والاستنار وتعاطي المستقرات وأشباهها.

الثالثة: يكره المشي في نعل واحدة أو خف واحد أو ملابس واحد لا لعذر ودليله هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم. قال العلماء: ومسيه أن ذلك تشويه ومثله وخالف للوقار، ولأن المتعة تصير لرفع من الأخرى فيعسر مشيه وربما كان سبباً للعتار، وهذه الآداب الثلاثة التي في المسائل الثلاث تجمع على استحبابها وأنها ليست واجبة، وإذا انتطح شحمه ونحوه فليخْلعهما ولا يمشي في الأخرى وحدها حتى يصلحها ويتعلها كما هو

نص في الحديث.

(٣) أما قوله ﷺ: لِيُجْلِسْهُمَا فبضم الياء.

٦٨- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَتْمٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُجْلِسْهُمَا جَمِيعاً، أَوْ لِيُخْلَعْهُمَا جَمِيعاً» (إخرجه البخاري: ٥٨٥٥).

٦٩- (٢٠٩٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ:

خَرَجَ إِلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى جَبْهَتِهِ فَقَالَ: أَلَا إِنَّكُمْ تَحَدِّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَتَّهَدُوا وَأُضِلَّ أَلَا، وَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اتَّعَلَ شَيْئٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْشِي فِي الْإِغْرَى حَتَّى يُصْلِحَهُمَا».

٦٩- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.

(١) قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى جَبْهَتِهِ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَحَدِّثُونَ» وفي الرواية الثانية: «عن علي بن مسهر قال أخبرنا الأعمش عن أبي زيد وأبي صالح عن أبي مسهر، وذكر القاضي عن أبي علي الغساني أنه قال في الرواية الثانية: «قال أبو مسعود الدمشقي إنما يرويه أبو زيد عن أبي صالح عن أبي هُرَيْرَةَ كَذَا» وأخرجه أبو مسعود في كتابه عن مسلم وذكر أن علي بن مسهر انفرد بهذا. هذا آخر ما ذكره القاضي وهذا استدراك فاسد لأن أبا زيد قد صرح في الرواية الأولى بسماحه عن أبي هُرَيْرَةَ بقوله: «خرج إلينا أبو هُرَيْرَةَ إلى آخره، واسم أبي زيد مسعود بن مالك الأسدي الكوفي كان عالماً

## ٢٠ - باب النهي عن اشتغال الصائم بالاختباء في

نوب واحد

٧٠- (٢٠٩٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، ابْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّوْمَاءَ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا، عَنْ فَرَجٍ<sup>(١)</sup>.

فيه. قال القاضي: لعلمه فعل هذا لضرورة أو حاجة من تعب أو طلب راحة أو نحو ذلك، قال: وإلا فقد علم أن جلوسه في الجامع على خلاف هذا بل كان يجلس مترعاً أو محتياً وهو كان أكثر جلوسه، أو القرفصاء أو مقعياً وشبهها من جلسات الوقار والتواضع. قلت: ويحتمل أنه فعله لبيان الجواز، وأنكم إذا أردتم الاستلقاء فليكن هكذا، وأن النهي الذي نهيتكم عن الاستلقاء ليس هو على الإطلاق بل المراد به من يتكشف شيء من عورته أو يقارب انكشافها والله أعلم

٧٣- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيْمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا) مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْشِ فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ وَلَا تَحْتَبِ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَلَا تَأْكُلْ بِشِمَالِكَ وَلَا تَشْتَمِلَ الصَّمَاءَ وَلَا تَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْكَ عَلَى الْآخَرَى إِذَا اسْتَلَقَيْتَ»<sup>(١)</sup>.

(١) قال العلماء: أحاديث النهي عن الاستلقاء واقعاً إحدى رجليه على الأخرى محمولة على حالة تظهر فيها العمدة أو شيء منها، وأما فعله فكان على وجه لا يظهر منها شيء وهذا لا بأس به ولا كراهة فيه على هذه الصفة. وفي هذا الحديث: جواز الاتكاء في المسجد والاستلقاء فيه. قال القاضي: لعلمه فعل هذا لضرورة أو حاجة من تعب أو طلب راحة أو نحو ذلك، قال: وإلا فقد علم أن جلوسه في الجامع على خلاف هذا بل كان يجلس مترعاً أو محتياً وهو كان أكثر جلوسه، أو القرفصاء أو مقعياً وشبهها من جلسات الوقار والتواضع. قلت: ويحتمل أنه فعله لبيان الجواز، وأنكم إذا أردتم الاستلقاء فليكن هكذا، وأن النهي الذي نهيتكم عن الاستلقاء ليس هو على الإطلاق بل المراد به من يتكشف شيء من عورته أو يقارب انكشافها والله أعلم

٧٤- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي الْأَخْتَسِرِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْتَلْقِيَنَّ أَحَدُكُمْ ثُمَّ يَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْآخَرَى».

٢٢- باب في إباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى

٧٥- (٢١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ.

عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي رَافٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْآخَرَى. (إخرجه البخاري: ٥٧٥، ٥٩٦٩،

(١) قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ أَوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَاءَ وَأَنْ يَحْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ مَرْجِهِ» أما الأكل بالشمال فسبق بيانه في بابه، وسبق في الباب الماضي حكم المشي في نعل واحد، وأما اشتمال الصماء بالمد فقال الأصمعي: هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده، وهذا يقوله أكثر أهل اللغة، قال ابن قتيبة: سميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها عروق ولا صدع. قال أبو عبيد: وأما الفقهاء فيقولون هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه. قال العلماء: فعلى تفسير أهل اللغة يكره الاشتمال المذكور لئلا تعرض له حاجة من دفع بعض الموام وغورها أو غير ذلك فيعر عليه أو يتعذر فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يجرم الاشتمال المذكور إن انكشف به بعض العمدة وإلا فيكره. وأما الاحتياء بالمد فهو أن يقعد الإنسان على إتيته وينصب ساقه ويحتوي عليهما بثوب أو نحوه أو يديه، وهذه القعدة يقال لها: الحبوطة بضم الحاء وكسرها، وكان هذا الاحتياء عادة للعرب في مجالسهم فإن انكشف معه شيء من عورته فهو حرام والله أعلم.

٧١- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ -: «إِذَا انْقَطَعَ شَيْءٌ أَحَدَكُمْ - أَوْ مِنْ انْقَطَعَ شَيْءٌ نَعْلِهِ - فَلَا يَمْشِ فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ حَتَّى يُصْلِحَ شَيْئَهُ وَلَا يَمْشِ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ وَلَا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَلَا يَحْتَبِيَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَلَا يَلْتَجِفِ الصَّمَاءَ».

٢١- باب في منع الاستلقاء على الظهر ووضع إحدى الرجلين على الأخرى

٧٢- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِحْتِيَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْآخَرَى وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ<sup>(١)</sup>.

(١) قال العلماء: أحاديث النهي عن الاستلقاء واقعاً إحدى رجليه على الأخرى محمولة على حالة تظهر فيها العمدة أو شيء منها، وأما فعله فكان على وجه لا يظهر منها شيء وهذا لا بأس به ولا كراهة فيه على هذه الصفة. وفي هذا الحديث: جواز الاتكاء في المسجد والاستلقاء



١٢٨٧.

## ٢٤- باب استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة

## وتحريمه بالسواد

٧٨- (٢١٠٢) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: أتني بأبي قحافة، أو جاء عام الفتح، أو يوم الفتح ورأسه ولحيته مثل النعام، أو الثغامة فأمر، أو فأمر به إلى نسايه قال: «غيروا هذا بشي».

٧٩- ( ) وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله ابن وهب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير.

عن جابر ابن عبد الله قال: أتني بأبي قحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالنخامة بيضاء فقال رسول الله ﷺ: «غيروا هذا بشي» واجتنبوا السواد<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «أتني بأبي قحافة» يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالنخامة بيضاء فقال رسول الله ﷺ: «غيروا هذا بشي» واجتنبوا السواد.

أما النخامة بناء مثناة مفتوحة ثم غين معجمة مخففة قال أبو عبيد: هو نبت أبيض الزهر والتمر شبه بياض الشيب به، وقال ابن الأعرابي: شجرة تبيض كأنها الملح، وأما أبو قحافة بضم القاف وتخفيف الحاء المهملة واسمه عثمان فهو والد أبي بكر الصديق أسلم يوم فتح مكة، ويقال: صبغ بضم الباء وفتحها، ومذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ويحرم خضبه بالسواد على الأصح. وقيل: يكره كراهة تنزيه، والمختار التحريم لقوله ﷺ: «واجتنبوا السواد» هنا مذهبنا. وقال القاضي: اختلف السلف من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي جنسه فقال بعضهم: ترك الخضاب أفضل ورووا حديثاً عن النبي ﷺ في النهي عن تغيير الشيب لأنه ﷺ لم يغير شيه، روي هذا عن عمر وعلي وأبي بكر وآخرين رضي الله عنهم. وقال آخرون: الخضاب أفضل وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره، ثم اختلف هؤلاء فكان أكثرهم يخضب بالصفرة منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون وروي ذلك عن علي، وخضب جماعة منهم بالحناء والكتم وبعضهم بالزعفران، وخضب جماعة بالسواد روي ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة وآخرين.

قال القاضي: قال الطبراني: الصواب أن الآثار المروية عن النبي ﷺ بتغيير الشيب وبالنهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض، بل الأمر بالتغيير لمن شيه كشيب أبي قحافة والنهي لمن له شمس فقط. قال: واختلف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك، مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض خلافه في ذلك، قال: ولا يجوز أن يقال فيها ناسخ ومنسوخ. قال القاضي وقال غيره: هو على حالين: فمن كان في موضع عادة أهل الصبغ أو تركه فخروجه عن العادة شهرة ومكروه. والثاني: أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب فمن كان شيبته تكون نقية أحسن منها مصبوغة

٧٦- ( ) حدثنا يحيى ابن يحيى، وأبو بكر ابن أبي شيبة وابن نمير وزهير ابن حرب وإسحاق ابن إبراهيم كلهم، عن ابن عينة (ح).

وحدثني أبو الطاهر وحزملة قالاً: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم وعبد ابن حميد قالاً: أخبرنا عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، أخبرنا معمر.

كلهم، عن الزهري بهذا الإسناد مثله.

(١) قوله: «وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالاً: أخبرنا عبد الرزاق» هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الفسائي وعن رواية الجلودي، قال: وكذا ذكره أبو مسعود النعشقي عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماهان إسحاق بن منصور بدل إسحاق بن إبراهيم، قال الفسائي: الأول هو الذي اعتقد صوابه لكثرة ما يحكيه إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد في رواية مسلم مقرنين عن عبد الرزاق. وإن كان إسحاق بن منصور أيضاً يروي عن عبد الرزاق، وهذا الذي صوبه الفسائي هو الصواب، وكذا ذكره الواسطي في الأطراف عن رواية مسلم.

## ٢٣- باب نهى الرجل، عن الترغفر

٧٧- (٢١٠١) حدثنا يحيى ابن يحيى، وأبو الربيع وقتيبة ابن سعيد - قال يحيى: أخبرنا حماد ابن زيد وقال الآخران: حدثنا حماد - عن عبد العزيز ابن صهيب.

عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ نهى، عن الترغفر قال قتيبة: قال حماد: يعني للرجل.

٧٧- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير ابن حرب وابن نمير، وأبو كريب قالوا: حدثنا إسماعيل (وهو ابن علية) عن عبد العزيز ابن صهيب.

عن أنس قال: نهى رسول الله ﷺ أن يترغفر الرجل<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يترغفر الرجل» هذا دليل للمذهب الشافعي وموافقه في تحريم لبس الثوب المزعفر على الرجل. وقد سقت المسألة في باب نهى الرجل عن الثوب المعصر الله أعلم.

فالترك أولى، ومن كانت شئته تستبشع فالصبي أولى، هذا ما نقله القاضي والأصح الأوفق للسنة ما قلناه عن مذهبا والله أعلم.

## ٢٥- باب في مخالفة اليهود في الصنيع

٨٠- (٢١٠٣) حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر ابن أبي شيبة وعمر بن الناقض وزهير بن حرب - واللفظ ليحيى - قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان ابن يسار.

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصُفُّونَ فَخَالِقُوهُمْ». [أخرجه البخاري: ٥٨٩٩، ٣٤٦٢].

## ٢٦- باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ

ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة

وَلَا كَلْبٌ<sup>(١)</sup>

(١) قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث، وسواء صنعه بما يمتن أو بغيره، فصنعه حرام بكل حال لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها. وأما تصوير صورة الشجر وروح الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير. وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان فإن كان معلقاً على حائط أو ثوباً ملبوساً أو عمامة وغو ذلك مما لا يعد ممتناً فهو حرام، وإن كان في بساط يداوس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام، ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت؟ فيه كلام نذكره قريباً إن شاء الله. ولا فرق في هذا كله بين ما له ظل وما لا ظل له. هذا تلخيص مذهبنا في المسألة. وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو منعب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم. وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل، وهذا منعب باطل فإن الستر الذي أنكر النبي ﷺ الصورة فيه لا يشك أحد أنه ممنوع وليس لصورته مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة.

٨١- (٢١٠٤) حدثني سفيان ابن عيينة، حدثنا عبد العزيز ابن أبي حازم، عن أبيه، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن.

عن عائشة أنها قالت: وأخذ رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام في ساعة يأتيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتيه وفي

يده عصاً فآلقها من يده وقال: «مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلُهُ». ثُمَّ التفت فإذا جبرو كلب تحت سريره، فقال: «يَا عَائِشَةُ مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هَاهُنَا؟». فقالت: وَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ فَجَاءَ جَبْرِيلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَعَذَّتْنِي فَجَلَسْتُ لَكَ فَلَمْ تَأْتِ». فقال: مَنَعَنِي الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ.

٨١- ( ) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا المعزومي، حدثنا وعيب، عن أبي حازم بهذا الإسناد. أن جبريل وعذ رسول الله ﷺ أن يأتيه فذكر الحديث.

وَلَمْ يَطْوُهُ كَتَطْوِيلِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

٨٢- (٢١٠٥) حدثني حرملة ابن يحيى، أخبرنا ابن وعيب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن ابن السباق أن عبد الله ابن عباس قال:

أخبرتني ميمونة أن رسول الله ﷺ أصبح يوماً واجماً<sup>(١)</sup>، فقالت ميمونة: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ اسْتَنْكَرْتُ هَيْتَكَ مُنْذُ الْيَوْمِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ جَبْرِيلَ كَانَ وَعَدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَانِي أَمْ وَاللَّهِ مَا أَخْلَفَنِي». قَالَ فَظَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جَرَوٌ<sup>(٢)</sup> كَلْبٍ تَحْتَ فُسْطَاطٍ<sup>(٣)</sup> لَنَا فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً، فَتَضَخَ مَكَانَهُ<sup>(٤)</sup>، فَلَمَّا أَمْسَى لَقِيَ جَبْرِيلَ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ كُنْتَ وَعَدَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَةَ». قَالَ: أَجَلٌ وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ<sup>(٥)</sup>، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ فَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كَلْبِ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ وَيَتْرُكُ كَلْبَ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ<sup>(٦) (٧)</sup>.

(١) قوله: «أصبح يوماً واجماً» هو بالجيم قال أهل اللغة: هو الساكت الذي يظهر عليه الهم والكآبة، وقيل: هو الحزين، يقال: وجم بجم وجوماً. (٢) أما الجرو فبكسر الجيم وضمها وفتحها ثلاث لغات مشهورات وهو الصغير من أولاد الكلب وسائر السباع، والجمع أجرو وجراء وجمع الجراء أجرية.

(٣) وأما الفسطاط ففيه ست لغات: فسطاط وفتاط بالهاء وفساط بتشديد السين وضم الفاء فهن وتكسر وهو نحو الحباء. قال القاضي: والمراد به هنا بعض حبال البيت بدليل قولها في الحديث الآخر: تحت سرير عائشة، وأصل الفسطاط عمود الأخية التي يقام عليها والله أعلم.

(٤) وأما قوله: «ثم أخذ بيده ماء فتضخ به مكانه» فقد احتج به جماعة في نجاسة الكلب قالوا: والمراد بالتضخ الغسل، وتاؤه المالكية على



أنه غسله لحروف حصول بوله أو روثه.

(٥) قوله ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة» قال العلماء: سبب امتناعهم من بيت فيه صورة: كونها معصية فاحشة، وفيها مضاهاة لخلق الله تعالى، وبعضها في صورة ما يعبد من دون الله تعالى، وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب لكثرة أكله النجاسات، ولأن بعضها يسمى شيطاناً كما جاء به الحديث والملائكة ضد الشياطين، ولقيح رائحة الكلب والملائكة تكره الرائحة القبيحة ولأنها منهي عن اتخاذها فعزب متخذها بجرماته دخول الملائكة بيته وصلاتها فيه واستغفارها له وتبريكها عليه وفي بيته ودفعها أذى الشيطان. وأما هؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون بيتاً فيه كلب أو صورة فهم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار.

وأما الحفظة فيدخلون في كل بيت ولا يفارقون بني آدم في كل حال لأنهم مأمورون بإحصاء أعمالهم وكتابتها. قال الخطابي: وإنما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور، فاما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية والصورة التي تمنهن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمتنع دخول الملائكة بسببه. وأشار القاضي إلى نحو ما قاله الخطابي والأظهر أنه عام في كل كلب وكل صورة وأنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الأحاديث، ولأن الجرو الذي كان في بيت النبي ﷺ تحت السرير كان له فيه عذر ظاهر فإنه لم يعلم به، ومع هذا امتنع جبريل ﷺ من دخول البيت وعلل بالجرو، فلو كان العذر في وجود الصورة والكلب لا يمنهم لم يمتنع جبريل والله أعلم.

(٦) قوله: «فامر بقتل الكلاب حتى أنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير ويترك كلب الحائط الكبير» المراد بالحائط البستان، وفرق بين الحائطين لأن الكبير تدعو الحاجة إلى حفظ جوانبه ولا يتمكن الناظر من المحافظة على ذلك بخلاف الصغير، والأمر بقتل الكلاب منسوخ وسبق إيضاحه في كتاب البيوع حيث بسط مسلم أحاديثه هناك.

(٧) فيه أنه يستحب للإنسان إذا رأى صاحبه ومن له حق واجباً أن يسأله عن سببه فيأعده فيما يمكن مساعدته أو يعززه معه أو يذكره بطريق يزول به ذلك العارض. وفيه التنبيه على الوثوق بوعد الله ورسوله، لكن قد يكون للنسيء شرط فيتوقف على حصوله أو يتخيل توقفه بوقت ويكون غير موقت به ونحو ذلك. وفيه أنه إذا تكدر وقت الإنسان أو تكدرت وظيفته ونحو ذلك فينبغي أن يفكر في سببه كما فعل النبي ﷺ منا حتى استخرج الكلب وهو من نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾.

٨٣- (٢١٠٦) حدثنا يحيى ابن يحيى، وأبو بكر ابن أبي شيبة وعمر بن النازد وإسحاق ابن إبراهيم (قال يحيى وإسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن عيينة الله، عن ابن عباس.

عن أبي طلحة، عن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة». (إخرجه البخاري: ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٤٠٠٦،

٨٤- ( ) حدثني أبو الطاهر، وحزمنة ابن يحيى قال:

أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عيينة الله ابن عبد الله ابن عتبة أنه سمع ابن عباس يقول:

سمعت أبا طلحة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة».

٨٤- ( ) وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم وعبد ابن حنبل قال: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري بهذا الإسناد مثل حديث يونس وذكره الأخبار في الإسناد.

٨٥- ( ) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث، عن بكير، عن بسر ابن سعيد، عن زيد ابن خالد.

عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ أنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة».

قال بسر: ثم اشتكى زيد بعد فعدناه فإذا على بابي مير في صورة قال فقلت لعبيد الله الخولاني ريس منونة زوج النبي ﷺ: ألم يخبرنا زيد، عن الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: إلا رقماً في ثوب<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٣٢٢٦، ٥٩٥٨).

(١) قوله: «إلا رقماً في ثوب» هذا يمتنع به من يقول بإباحة ما كان رقماً مطلقاً كما سبق، وجوابنا وجواب الجمهور عنه: أنه محمول على رقم على صورة الشجر وغيره مما ليس بحيوان، وقد قلنا أن هذا جائز عندنا.

٨٦- ( ) حدثنا أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو ابن الحارث أن بكير ابن الأشج حدثه أن بسر ابن سعيد حدثه أن زيد ابن خالد الجهني حدثه ومع بسر عبيد الله الخولاني.

أن أبا طلحة حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة».

قال بسر: فمرض زيد ابن خالد فعدناه فإذا نحن في بيت فيه تصاوير فقلت لعبيد الله الخولاني: ألم يحدثنا في التصاوير؟ قال: إنه قال: إلا رقماً في ثوب ألم تسمعه؟ قلت: لا قال: بلى قد ذكر ذلك.

٨٧- ( ) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن سهيل ابن أبي صالح، عن سعيد ابن يسار أبي الحباب مولى بني النجار، عن زيد ابن خالد الجهني.

عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُونِ.

يَقُولُونَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَمَائِيلُ».

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا:

حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ سَتَرْتُ<sup>(١)</sup> عَلَى بَابِي دُرُوكًا<sup>(٢)</sup> فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنَحَةِ قَامَرَنِي فَتَرَعْتُهُ. [إخرجه البخاري: ٥٩٥٥].

(١) أما قولها: «سترت» فهو بتشديد التاء الأولى.

(٢) وأما الدرّوك فبضم الدال وفتحها حكاهما القاضي وآخرون والمشهور ضمها والنون مضمومة لا غير، ويقال فيه درموك بالميم وهو ستر له حمل وجمعه درانك.

٩٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي خَلِيسِ عَبْدِ: قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ.

٩١- ( ) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ

ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا مُسْتَرَّةٌ بِقِرَامٍ<sup>(١)</sup> فِيهِ صُورَةُ قَتْلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاوَلَ السُّتْرَ فَهَنَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ». [إخرجه البخاري: ٢٤٧٩، ٥٩٥٤، ٦١٠٩].

(١) قولها: «دخل علي رسول الله ﷺ وأنا مسترة بقرام» هكذا هو في معظم النسخ مسترة بتامين ثنتين فوق بينهما سين، وفي بعضها مسترة بسين ثم تامين أي متخذة سترًا. وأما القرام فيكسر القاف الرقيق الستر وهو قولها: «وقد سترت سهوة لي بقرام» السهوة بفتح السين المهملة قال الأصمعي: هي شبيهة بالرف أو بالطاق يوضع عليه الشيء، قال أبو عبيد: وسمعت غير واحد من أهل اليمن يقولون السهوة عندنا بيت صغير متحدر في الأرض وسمكه مرتفع من الأرض يشبه الحزاة الصغيرة يكون فيها المتاع، قال أبو عبيد: وهذا عندي أشبه ما قيل: في السهوة، وقال الخليل: هي أربعة أرواد أو ثلاثة يمرض بعضها على بعض ثم يوضع عليها شيء من الأمتعة، وقال ابن الأعرابي: هي الكوة بين الدارين، وقيل: بيت صغير يشبه المخدع، وقيل: هي كالصفة تكون بين يدي البيت، وقيل: شيء دخله في جانب البيت والله أعلم.

٩١- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا بِعِشْلِ خَلِيسِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ أَهْوَى إِلَى الْقِرَامِ

٨٧- (٢١٠٧) قَالَ فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا يُخْبِرُنِي

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَمَائِيلُ». فَقُلْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ: لَا وَلَكِنْ سَأَخْبِدُكُمْ مَا رَأَيْتُهُ فَعَلْتُ رَأَيْتُهُ خَرَجَ فِي غَزَاتِهِ فَأَخَذْتُ نَمَطًا<sup>(١)</sup> فَسَتَرْتُهُ عَلَى الْبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَرَأَ النَّمَطَ عَرَفْتُ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ فَجَلَبْتُهُ حَتَّى هَنَكَهُ<sup>(٢)</sup>، أَوْ قَطَعَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ<sup>(٣)</sup>». قَالَتْ فَقَطَعْنَا مِنْهُ وَبَسَادَتَيْنِ وَحَشَوْنَهُمَا لِيَفَأَ فَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ عَلَيَّ.

(١) المراد بالنمط هنا بساط لطيف له حمل، وقد سبق بيانه قريباً في

باب اتخاذ الأخطاط.

(٢) وقولها: «هناكه» هو بمعنى قطعه وأتلف الصورة التي فيه، وقد

صرحت في الروايات المذكورات بعد هذه بأن هذا النمط كان فيه صور الخيل ذوات الأجنحة وأنه كان فيه صورة فيستدل به لتغيير المنكر باليد وهناك الصور المحرمة والغضب عند رؤية المنكر وأنه يجوز اتخاذ الوسائد والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ حين جذب النمط وأزاله «إن الله لم يأمرنا أن

نكسو الحجارة والطين» فاستدلوا به على أنه يمنع من ستر الحيوان وتجميل البيوت بالثياب وهو منع كراهة تنزيه لا تحريم هذا هو الصحيح. وقال الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي من أصحابنا: هو حرام وليس في هذا الحديث ما يقتضي تحريمه لأن حقيقة اللفظ: «أن الله تعالى لم يأمرنا بذلك»، وهذا يقتضي أنه ليس بواجب ولا مندوب ولا يقتضي التحريم والله أعلم.

٨٨- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ذَاوَدَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ حُمَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لَنَا مِسْرٌ فِيهِ يَمْنَالُ طَائِرٍ وَكَانَ

الدَّخِيلُ إِذَا دَخَلَ اسْتَقْبَلَهُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَوِّلِي هَذَا، فَإِنِّي كُلَّمَا دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا<sup>(١)</sup>». قَالَتْ: وَكَانَتْ لَنَا قَطِيفَةٌ كُنَّا نَقُولُ عَلَمُهَا خَبِيرٌ فَكُنَّا نَلْبَسُهَا.

(١) هنا عمول على أنه كان قبل تحريم اتخاذ ما فيه صورة فلهاذا

كان رسول الله ﷺ يدخل ويراه ولا ينكره قبل هذه المرة الأخيرة.

٨٩- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ

وَعَبْدُ الْأَعْلَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَزَادَ فِيهِ يُرِيدُ عَبْدُ الْأَعْلَى - فَلَمْ يَأْمُرْنَا



فَهَتَكَ يَدُو.

فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَزَعَهُ قَالَتْ: فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ، فَقَالَ رَجُلٌ فِي الْمَجْلِسِ حِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُ رَيْبَةُ ابْنِ عَطَاءٍ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ: أَفَمَا سَمِعْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ يَذْكُرُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْتَفِقُ عَلَيْهِمَا؟ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا قَالَ: لَكِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ.

بُرَيْدُ الْقَاسِمِ ابْنُ مُحَمَّدٍ.

٩٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اشْتَرَتْ غُرْقَةً<sup>(١)</sup> فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ فَعَرَفَتْ، أَوْ فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَمَآذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَاكَ هَذِهِ النَّمْرُوقَةُ؟». فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ تَقَعُدُ عَلَيْهَا وَتُوسِدُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ<sup>(٢)</sup>». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ السَّيْرِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». (أخرجه البخاري: ٢١٥٠، ٣٢٧٤، ٥١٨١، ٥٩٥٧، ٥٩٦١، ٧٥٥٧).

(١) قوله: «اشترت نمركة» هي بضم النون والراء ويقال: بكسرهما ويقال: بضم النون وفتح الراء ثلاث لغات ويقال: تمروق بلا هاء وهي وسادة صغيرة، وقيل: هي مرفقة.

(٢) أما قوله ﷺ: «ويقال لهم أحيوا ما خلقتم» فهو الذي يسميه الأصوليون أمر تعجيز كقوله تعالى: ﴿قُلْ قَاتِلُوا بِعَشْرِ سَوْرٍ مِثْلَهُ﴾ وأما قوله في رواية ابن عباس: يجعل له فهو بفتح الباء من يجعل والفاعل هو الله تعالى أضمر للعلم به، قال القاضي في رواية ابن عباس: يحتمل أن معناها أن الصورة التي صورها هي تعذبه بعد أن يجعل فيها روح وتكون البساء في بكل بمعنى في، قال: ويحتمل أن يجعل له بعدد كل صورة ومكانها شخص يعذبه وتكون الباء بمعنى لام السبب، وهذه الأحاديث صريحة في تحريم تصوير الحيوان وأنه غليظ التحريم. وأما الشجر ونحوه بما لا روح فيه فلا تحرم صنعه ولا التكسب به وسواء الشجر المثمر وغيره، وهذا مذهب العلماء كافة إلا مجاهداً فإنه جعل الشجر المثمر من المكروه.

قال القاضي: لم يقله أحد غير مجاهد، واحتج مجاهد بقوله تعالى: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كخُلُقِي» واحتج الجمهور بقوله ﷺ: «ويقال لهم أحيوا ما خلقتم» أي: اجعلوه حيواناً فا روح كما غشاهتم، وعليه رواية: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كخُلُقِي». وبؤيده حديث ابن عباس رضي عنه المذكور في الكتاب: «إِنْ كُنْتَ لَا بَدَ فاعْلَمْ فَاصْنَعِ الشَّجَرِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ» وأما رواية: «أشد عذاباً» فقليل هي عمولة على من فعل الصورة لتعبد وهو صانع الأصنام ونحوها فهذا كفر وهو أشد عذاباً،

٩١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً». لَمْ يَذْكُرَا: مِنْ.

٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَتَرْتُ سَهْوَةً لِي بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَائِيلُ، فَلَمَّا رَأَاهُ هَتَكَهُ وَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ بِخُلُقِ اللَّهِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَطَعْنَاهُ فَجَعَلْنَا مِنْهُ وَسَادَةً، أَوْ وَسَادَتَيْنِ.

٩٣- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَ لَهَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ مَمْدُودٌ إِلَى سَهْوَةٍ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَخْرِجُو عَنِّي قَالَتْ: فَأَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ وَسَادَةً.

٩٣- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُقْبَةُ ابْنُ مُكْرَمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عَامِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ جَمِيعاً، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٩٤- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ وَقَدْ مَسَّتْهُ نَمَطٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ فَتَحَاهُ فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ.

٩٥- ( ) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ ابْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ

وقيل: هي فيمن قصد المعنى الذي في الحديث من مضاعفة خلق الله تعالى واعتقد ذلك فهذا كافر له من أشد العذاب ما للكفار ويزيد عذابه بزيادة فيج كفره، فلما من لم يقصد بها العبادة ولا المضاهاة فهو فاسق صاحب ذنب كبير ولا يكفر كمائر المعاصي.

٩٦- ( ) وحدثناه قتيبة وابن رُمح، عن الليث بن سعد (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا الثقفى، حدثنا أيوب (ح).

وحدثنا عبد الوارث ابن عبد الصمد، حدثنا أبي، عن جدي، عن أيوب (ح).

وحدثنا هارون ابن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة ابن زيد (ح).

وحدثني أبو بكر ابن إسحاق، حدثنا أبو سلمة الخزازي، أخبرنا عبد العزيز ابن أخي الماجشون، عن عبيد الله ابن عمر.

كلهم، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة بهذا الحديث وبعضهم أتم حديثاً له من بعض.

وزاد في حديث ابن أخي الماجشون: قالت فأخذته فجعلته مرفقتين فكان يرتقي بهما في البيت.

٩٧- (٢١٠٨) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا علي ابن مسهر (ح).

وحدثنا ابن المثنى، حدثنا يحيى (وهو القطان)، جميعاً، عن عبيد الله (ح).

وحدثنا ابن عمير (واللفظ له)، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، عن نافع.

أن ابن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «الذين يصنعون الصور يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». [أخرجه البخاري، ٥٩٥١، ٧٥٥٨].

٩٧- ( ) حدثنا أبو الربيع، وأبو كامل قالاً: حدثنا حماد (ح).

وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا إسماعيل يعني ابن علية (ح).

وحدثنا ابن أبي عمير، حدثنا الثقفى.

كلهم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ يجل حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

٩٨- (٢١٠٩) حدثنا عثمان ابن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش (ح).

وحدثني أبو سعيد الأشج، حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق.

عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

ولم يذكر الأشج: [إن] [أخرجه البخاري، ٥٩٥٠].

٩٨- ( ) وحدثناه يحيى ابن يحيى، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو كريب كلهم، عن أبي معاوية (ح).

وحدثناه ابن أبي عمير، حدثنا سفيان كلاًهما، عن الأعمش بهذا الإسناد.

وفي رواية يحيى، وأبي كريب، عن أبي معاوية: «إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون».

وحدث سفيان كحديث وكيع.

٩٨- ( ) وحدثنا نصر ابن علي الجهضمي، حدثنا عبد العزيز ابن عبد الصمد، حدثنا منصور، عن مسلم ابن صبيح قال:

كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل مريم، فقال مسروق: هذا تماثيل كسرى فقلت: لا هذا تماثيل مريم، فقال مسروق: أما إني سمعت عبد الله ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

٩٩- (٢١١٠) قال مسلم: قرأت على نصر ابن علي الجهضمي، عن عبد الأعلى ابن عبد الأعلى، حدثنا يحيى ابن أبي إسحاق، عن سعيد ابن أبي الحسن قال:

جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: إني رجل أصور هذو الصور فأفنتي فيها، فقال له: اذن مني فدنا منه، ثم قال: اذن مني فدنا حتى وضع يده على رأسه قال: أتبتك بما سمعت من رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور

من رسول الله ﷺ



فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صُورَهَا نَفْسًا فَتَعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ».

وَقَالَ: إِنْ كُنْتُ لَا بُدَّ فَأَعْلًا فَاصْنَعِ الشَّجَرِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ.

فَأَقْرَبُ بِهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ. [أخرجه البخاري: ٢٢٢٥].

١٠٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: مَا لَكَ قَالَ:

كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَعَلَ يُغْنِي وَلَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَصَوِّرُ هَذِهِ الصُّورَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَذْنَةُ فَلَنَّا الرَّجُلُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كَلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ». [أخرجه البخاري: ٥٩٦٣، ٧٠٤٢].

١٠٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ السَّمْعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَذَكَرَهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِحَبْلِهِ.

١٠١- (٢١١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَّفَاقَةٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي دَارِ مَرْوَانَ فَرَأَى فِيهَا تَصَاوِيرَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي؟ فَلْيَخْلُقُوا ذُرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٩٥٣، ٧٥٥٩].

(١) وأما قوله تعالى: «فليخلقوا ذرة أو حبة أو شعيرة» فالذرة بفتح الذال وتشديد الراء ومعناه: فليخلقوا ذرة فيها روح تنصرف بنفسها كهذه الذرة التي هي خلق الله تعالى، وكذلك فليخلقوا حبة حنطة أو شعير أي ليقولوا حبة فيها طعم تؤكل وتزرع وتنب وتوجد فيها ما يوجد في حبة الحنطة والشعير ونحوهما من الحب الذي يخلق الله تعالى. وهذا أمر تعجيز كما سبق والله أعلم.

١٠١- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ دَارًا تُبْنَى بِالْمَدِينَةِ لِسَعِيدٍ، أَوْ

وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً».

١٠٢- (٢١١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ تَمَاثِيلٌ، أَوْ تَصَاوِيرُ».

٢٧- بَابُ كَرَاهَةِ الْكَلْبِ وَالْجَرَسِ فِي السَّفَرِ

١٠٣- (٢١١٣) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ يَغْنِي، ابْنُ مُفَضَّلٍ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس» وفي رواية: «الجرس مزامر الشيطان» الرفقة بضم الراء وكسرهما والجرس بفتح الراء وهو معروف هكذا ضبطه الجمهور. ونقل القاضي أن هذه رواية الأكثرين قال: وضبطناه عن أبي بحر يسكانها وهو اسم للصوت، فاصل الجرس بالإسكان الصوت الحقي. أما فقه الحديث فيه كراهة استصحاب الكلب والجرس في الأسفار، وأن الملائكة لا تصحب رفقة فيها أحدهما، والمراد بالملائكة ملائكة الرحمة والاستغفار لا الحفظة، وقد سبق بيان هذا قريبا، وسبق بيان الحكمة في مجابة الملائكة بيتاً فيه كلب. وأما الجرس فقل: سبب منافرة الملائكة له أنه شيء بالتواقيس أو لأنه من المعالين المنهي عنها، وقيل: سببه كراهة صوتها، وتزيد رواية مزامر الشيطان، وهذا الذي ذكرناه من كراهة الجرس على الإطلاق هو منعها ومنعها مالك وآخرين وهي كراهة تنزيه، وقال جماعة من متقدمي علماء الشام: يكره الجرس الكبير دون الصغير.

١٠٣- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ - كِلَاهُمَا، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٠٤- (٢١١٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبَسٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَحْنُونُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجَرَسُ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ».

## ٢٨- باب كراهة فلادة الوتر في رقة البعير

١٠٥- (٢١١٥) حدثنا يحيى ابن يحيى قال: قرأت على

مالك، عن عبد الله ابن أبي بكر، عن عباد ابن تميم.

أن أبا بصير الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله ﷺ رسولا - قال عبد الله ابن أبي بكر حينئذ أنه قال: والناس في مبيتهم - : «لَا يَتَقَبَّلَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ فِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ، أَوْ فِلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ<sup>(١)</sup>». قَالَ مَالِكٌ: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبِ. (أخرجه البخاري: ٣٠٠٥).

(١) قوله ﷺ: «لَا يَقْبَلَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ فِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ فِلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ» قال مالك: أرى ذلك من العين، هكذا هو في جميع النسخ: فلادة من وتر أو فلادة، فلادة الثانية مرلوعة معطوفة على فلادة الأولى، ومعناه: أن الراوي شك هل قال: فلادة من وتر أو قال: فلادة فقط ولم يقلها بالوتر، وقول مالك: أرى ذلك من العين هو بضم همزة أرى أي أظن أن النهي يختص بمن فعل ذلك بسبب رفع ضرر العين.

وأما من فعله لغير ذلك من زيتة أو غيرها فلا بأس. قال القاضي: الظاهر من مذهب مالك أن النهي يختص بالوتر دون غيره من القلائد، قال: وقد اختلف الناس في تقليد البعير وغيره من الإنسان وسائر الحيوان ما ليس بتعاوذك مخافة العين، فمنهم من منعه قبل الحاجة إليه وأجازه عند الحاجة إليه لدفع ما أصابه من ضرر العين ونحوه، ومنهم من أجازه قبل الحاجة وبعدا كما يجوز الاستظهار بالتداوي قبل المرض، هذا كلام القاضي. وقال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبل الأوتار لئلا تصيبها العين فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلاماً لهم أن الأوتار لا ترد شيئا. وقال محمد بن الحسن وغيره: معناه: لا تقلدوها أوتار القسي لئلا تضيق على أعناقها فتختنها. وقال النضر: معناه: لا تطلبوا الدخول الي وترم بها في الجاهلية وهذا تأويل ضعيف فاسد والله أعلم.

## ٢٩- باب النهي، عن ضرب الحيوان في وجهه

ووسمه فيه

١٠٦- (٢١١٦) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا

علي ابن مسهر، عن ابن جريج، عن أبي الزبير.

عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ، عن الضرب في الوجوه وعن الوسم<sup>(١)</sup> في الوجوه.

(١) أما الوسم فالسمن الممثلة هذا هو الصحيح المعروف في الروايات وكتب الحديث، قال القاضي: ضبطناه بالمهمله قال: وبعضهم يقوله بالمهمله والمعجمة، وبعضهم فرق فقال: بالمهمله في الوجه والمعجمة في سائر الجسد. وأما الجاهرتان فهما حرفا الورك المشرفان مما يلي الدبر.

وأما القائل: «فوالله لا أسمه إلا أقصى شيء من الوجه» فقد قال القاضي عياض: هو العباس بن عبد المطلب، كذا ذكره في سنن أبي داود، وكذا صرح به في رواية البخاري في تاريخه، قال القاضي: وهو في كتاب مسلم مشكل يوهم أنه من قول النبي ﷺ والصواب أنه قول العباس ﷺ كما ذكرنا، هذا كلام القاضي، وقوله: يوهم أنه من كلام النبي ﷺ ليس هو بظاهر فيه بل ظاهره أنه من كلام ابن عباس وحيتد يجوز أن تكون القضية جرت للعباس ولابنه، وأما الضرب في الوجه فمنهيه عنه في كل الحيوان المحترم من الأدمي والحمر والحيل والإبل والبغال والغنم وغيرها لكنه في الأدمي أشد لأنه يجمع المحاسن مع أنه لطيف لأنه يظهر فيه أثر الضرب وربما شانه وربما أدى بعض الحواس.

وأما الوسم في الوجه فمنهيه عنه بالإجماع للحديث ولما ذكرناه، فأما الأدمي فوسمه حرام لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه فلا يجوز تعذيبه، وأما غير الأدمي فقال جماعة من أصحابنا يكره، وقال البغوي من أصحابنا: لا يجوز فاشتر إلى تحريره وهو الأظهر لأنه النبي ﷺ لعن فاعله واللعن يقتضي التحريم. وأما وسم غير الوجه من غير الأدمي فجائز بلا خلاف عندنا لكن يستحب في نعم الزكاة والحزبة ولا يستحب في غيرها ولا ينهى عنه.

قال أهل اللغة: الوسم أثر كية يقال: بعير موسوم وقد وسمه يسمه وسماً وسمه واليسم الشيء الذي يوسم به وهو بكسر الهم فتح السين وجمعه يوسم ومواسم وأصله كله من السمة وهي العلامة، ومنه موسم الحج أي معلم جمع الناس، وفلان موسوم بالخير وعليه سمة الخير أي علامته وتوسمت فيه كذا أي رأيت فيه علامته والله أعلم.

١٠٦- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح).

وحدثنا عبد الله ابن حنبل، أخبرنا محمد ابن بكر كلاًهما، عن ابن جريج قال:، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: نهى رسول الله ﷺ بئله.

١٠٧- (٢١١٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عن جابر أن النبي ﷺ مرّ عليه جماراً قد وسم في وجهه، فقال: «لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ».

١٠٨- (٢١١٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ نَاعِمًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَهُ.

أنه سمع ابن عباس يقول: ورأى رسول الله ﷺ جماراً موسوماً الوجه، فأنكر ذلك قال: فوالله! لا أسمه إلا في أقصى شيء من الوجوه فأمر بجمار له فكوي في جاعرتيه فهو أول من كوى الجاعرتين.

## ٣٠- باب جواز وسم الحيوان غير الأدمي في غير

الوجه وتذبه في نعم الزكاة والجزية

١٠٩- (٢١١٩) حدثنا محمد بن المنثني، حدثني محمد

ابن أبي عدي، عن ابن عوف، عن محمد.

عن أنس قال: لما ولدت أم سليم قالت لي: يا أنس! انظر هذا الغلام فلا يصير شيئاً حتى تغدو به إلى النبي ﷺ، يخنك قال: فغدوت فإذا هو في الحائط وعليه خيصصة<sup>(١)</sup> حوثية<sup>(٢)</sup> وهو يسم الظهر<sup>(٣)</sup> الذي قدم عليه في الفتح<sup>(٤)</sup>. أخرجه البخاري: (٥٨٢٤، ٥٨٤٧).

١١٠- ( ) حدثنا محمد بن المنثني، حدثنا محمد بن

جعفر، حدثنا شعبه، عن هشام ابن زید قال: سمعت أنساً يحدث أن أمه حين ولدت انطلقوا بالصبي إلى النبي ﷺ يخنك قال: فإذا النبي ﷺ في مريد<sup>(٥)</sup> يسم غنماً.

قال شعبه<sup>(٦)</sup>: وأكثر علمي أنه قال: في آذانها. أخرجه البخاري: (٥٥٤٢).

١١١- ( ) وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا يحيى ابن

سعيد، عن شعبه، حدثني هشام ابن زید قال: سمعت أنساً يقول: دخلنا على رسول الله ﷺ مريداً وهو يسم غنماً قال: أحببته قال: في آذانها.

(١) أما الخيصصة فهي: كساء من صوف أو خبز ونحوهما مربع له أعلام.

(٢) وأما قوله: «حوثية» فاختلف رواية صحيح مسلم في ضبطه فالأشهر: أنه بحاء مهملة مضمومة ثم واو مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم مثناة فوق مكسورة ثم مثناة تحت مشددة، وفي بعضهم: «حوتية» بإسكان الواو وبعدها مثناة فوق مفتوحة ثم نون مكسورة وقد ذكرها القاضي، وفي بعضها «حوتية» بإسكان الواو وبعدها نون مكسورة، وفي بعضها: «حوتية» بحاء مهملة مضمومة وراء مفتوحة ثم مثناة تحت ساكنة ثم مثناة مكسورة منسوبة إلى بني حريث، وكذا وقع في رواية البخاري لجمهور رواية صحيحه، وفي بعضها: «حوتية» بفتح الحاء المهملة وإسكان الواو ثم نون مفتوحة ثم ياء موحدة ذكره القاضي، وفي بعضها «حوتية» بضم الحاء المعجمة وفتح الواو وإسكان المثناة تحت وبعدها مثناة حكاك القاضي، وفي بعضها: «جوتية» بجمع مضمومة ثم واو ثم مثناة تحت ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت مشددة، وفي بعضها: «جوتية» بفتح الجيم وإسكان الواو وبعدها نون.

قال القاضي في «المشارق»: ووقع لبعض رواة البخاري: «خويرية» منسوبة إلى خير، ووقع في الصحيحين: «حوتكية» بفتح الحاء وبالكاف أي:

صغيرة ومنه رجل حوتكي أي: صغير، قال صاحب «التحريم» في شرح مسلم: في الرواية الأولى هي منسوبة إلى الحوت وهو قبيلة أو موضع، وقال القاضي: في «المشارق»: هذه الروايات كلها تصحيف إلا روايتي جوتية بالجيم وحوتية بالراء والمثناة، فأما الجوتية بالجيم فمنسوبة إلى بني الجون قبيلة من الأزد أو إلى لونها من السواد أو البياض أو الحمرة لأن العرب تسمي كل لون من هذه جوتاً هذا كلام القاضي. وقال ابن الأثير في: «نهاية الغريب» بعد أن ذكر الرواية الأولى: هنا وقع في بعض نسخ مسلم ثم قال: والمخفوظ المشهور جوتية أي: سوداء، قال: وأما الحوتية فلا أعرفها وطلما بحث عنها فلم أقف لها على معنى والله أعلم.

(٣) وأما قوله يسم الظهر فالمراد به الإبل سميت بذلك لأنها تحمل الأثقال على ظهورها.

(٤) وفي هذا الحديث فوائد كثيرة: منها جواز الوسم في غير الأدمي واستحبابه في نعم الزكاة والجزية وأنه ليس في فعله دناءة ولا ترك مروءة فقد فعله النبي ﷺ، ومنها بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع وفعل الأشغال بيده ونظره في مصالح المسلمين والاحتياط في حفظ مواشيهم بالوسم وغيره. ومنها استحباب تحنيك المولود وسنبلته في بابه إن شاء الله تعالى. ومنها حمل المولود عند ولادته إلى واحد من أهل الصلاح والفضل يحنكه بتمرة ليكون أول ما يدخل في جوفه ريق الصالحين فيترك به والله أعلم.

(٥) ولما المرید فبكسر الميم وإسكان الراء وفتح الموحدة وهو الموضع الذي تحبس فيه الإبل وهو مثل الحظيرة للغنم. فقوله: هنا في مريد يحتمل أنه أراد الحظيرة التي للغنم فأطلق عليها اسم المرید مجازاً لقاربتهما، ويحتمل أنه على ظاهره وأنه أدخل الغنم إلى مرید الإبل ليمسها فيه.

(٦) وأما قوله: «قال شعبه» وأكثر علمي روي بالبناء المثناة وبالباء الموحدة وهما صحيحان والميم بكسر الميم سبق بيانه في الباب قبله وسبق هناك أن وسم الأدمي حرام، وأما غير الأدمي فالوسم في وجهه منهي عنه، وأما غير الوجه فمستحب في نعم الزكاة والجزية وجائز في غيرها، وإذا وسم فيستحب أن يسم الغنم في آذانها، والإبل والبقر في أصول أعضائها لأنه موضع صلب فيقل الألم فيه ويخفف شعره ويظهر الوسم، وفائدة الوسم تميز الحيوان بعضه من بعض، ويستحب أن يكتب في ماشية الجزية: جزية أو صغار، وفي ماشية الزكاة: زكاة أو صدقة. قال الشافعي وأصحابه: يستحب كون ميسم الغنم الطيف من ميسم البقر وميسم البقر الطيف من ميسم الإبل، وهذا الذي قلناه من استحباب وسم نعم الزكاة والجزية هو مذهبنا ومذهب الصحابة كلهم رضي الله عنهم وجماع العلماء بعدهم ونقل ابن الصباغ وغيره إجماع الصحابة عليه، وقال أبو حنيفة: هو مكروه لأنه تعليب ومثلة وقد نهى عن المثلة. وحجة الجمهور هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة التي ذكرها مسلم وآثار كثيرة عن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها. والجواب عن النهي عن المثلة والتعليب أنه عام وحديث الوسم خاص فوجب تقديمه والله أعلم.

١١١- ( ) وحدثني يحيى ابن حبيب، حدثنا خالد ابن



الْحَارِثِ (ح).

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ

عُثْمَانَ الْغَطَفَانِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ ابْنُ بِسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ)،  
حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ نَافِعٍ بِإِسْنَادٍ عَنَيْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ وَالْحَقُّ  
التَّفْسِيرُ فِي الْحَدِيثِ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ  
وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا  
حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّجَّاجِ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

٣٢- بَابُ النَّهْيِ، عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقِ وَإِعْطَاءِ  
الطَّرِيقِ حَقَّهُ

١٤٤- (٢١٢١) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي خُصُّ

ابْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كُنْتُمْ  
وَالْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِذَلِكَ مِنْ  
مَجَالِسِنَا تَتَحَدَّثُ فِيهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا أُيِّنْتُمْ إِلَّا  
الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضُّ  
الْبَصَرِ وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ، عَنْ  
الْمُنْكَرِ»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٢٤٦٥، ٦٢٢٩، وسأني بعد الحديث: ٢١٦١].

(١) هذا الحديث كثير الفوائد وهو من الأحاديث الجامعة وأحكامه  
ظاهرة، وينبغي أن يجتنب الجلوس في الطرقات لهذا الحديث، ويدخل في  
كف الأذى اجتناب الغيبة وظن السوء وإحقار بعض المارين وتضييق  
الطريق، وكذا إذا كان القاعدون ممن يهابهم المارون أو يخافون منهم  
ويعتصمون من المرور في أشغالهم بسبب ذلك لكونهم لا يجدون طريقاً إلا  
ذلك الموضع.

١٤٤- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ  
ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعَمَنِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا  
هَيْشَامُ (يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ).

كِلَاهُمَا، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَيَحْيَى وَعَبْدُ  
الرَّحْمَنِ.

كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١١٢- ( ) حَدَّثَنَا هَارُونُ ابْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ  
مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي  
طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
الْوَيْسَمَ وَهُوَ يَمِيزُ بِلِلِّ الصَّدَقَةِ. [أخرجه البخاري: ١٥٠٢].

٣٩- بَابُ كَرَاهَةِ الْقَزَعِ

١١٣- (٢١٢٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى  
- يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ عَنَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ ابْنُ نَافِعٍ،  
عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْقَزَعِ قَالَ  
قُلْتُ لِنَافِعٍ: وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ  
بَعْضُهُ<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٩٢٠، ٥٩٢١].

(١) قوله: «أخبرني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أن النبي ﷺ  
نهى عن القزع قلت لنافع: وما القزع؟ قال: يحلق بعض رأس الصبي  
ويترك بعض» وفي رواية أن هذا التفسير من كلام عبيد الله. القزع بفتح  
القاف والزاي وهذا الذي لسه به نافع أو عبيد الله هو الأصح وهو: أن  
القزع حلق بعض الرأس مطلقاً، ومنهم من قال: هو حلق مواضع متفرقة  
منه والصحيح الأول لأنه تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب  
العمل به، وجميع العلماء على كراهة القزع إذا كان في مواضع متفرقة إلا  
أن يكون للدأوة ونحوها وهي كراهة تزينة، وكرهه مالك في الجارية والغلام  
مطلقاً وقال بعض أصحابه: لا بأس به في القصة والفقا للغلام، ومذهبنا  
كراهته مطلقاً للرجل والمرأة لعموم الحديث.

قال العلماء: والحكمة في كراهته أنه تشويه للخلق، وقيل: لأنه أذى  
للشر والشطارة، وقيل: لأنه زي اليهود، وقد جله هذا في رواية لأبي داود  
والله أعلم.

١١٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو  
أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

قَالَا: حَدَّثَنَا عَنَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَجَعَلَ التَّفْسِيرَ فِي  
حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ قَوْلِ عَنَيْدِ اللَّهِ.

### ٣٣- باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجات والمغيرات خلق الله

١١٥- (٢١٢٢) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا أبو معاوية، عن هشام ابن عروة، عن فاطمة بنت المنذر.

عن أسماء بنت أبي بكر قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن لي ابنة عرساً<sup>(١)</sup> أصابتها حصبة<sup>(٢)</sup> فتمرق<sup>(٣)</sup> شعرها أفأصله؟ فقال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة»<sup>(٤)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٩٣٦، ٥٩٤١].

(١) وأما قولها: «إن لي ابنة عرساً» فبضم العين وفتح الراء وتشديد الياء المكسورة تصغير عروس، والمروس يقع على المرأة والرجل عند الدخول بها.

(٢) وأما: «الحصبة» ففتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين ويقال: أيضاً بفتح الصاد وكسرهما ثلاث لغات حكاهن جماعة والإسكان أشهر وهي بئر تخرج في الجلد يقول منه حصب جلده بكسر الصاد بحصب.

(٣) أما: «تمرق» فبالراء المهملة وهو بمعنى: تساقط وتمرط كما ذكر في باقي الروايات، ولم يذكر القاضي في الشرح إلا الراء المهملة كما ذكرنا، وحكاها في: «المشارك» عن جمهور الرواة ثم حكى عن جماعة من رواة صحيح مسلم: أنه بالزاي المعجمة قال: وهذا وإن كان قريباً من معنى الأول ولكنه لا يستعمل في الشعر في حال المرض.

(٤) وأما: «الواصلة» فهي التي تصل شعر المرأة بشعر آخر، والمستوصلة التي تطلب من يفعل بها ذلك ويقال: لها موصولة.

(٥) وهذه الأحاديث صريحة في تحريم الوصل ولعن الواصلة والمستوصلة مطلقاً وهذا هو الظاهر المختار، وقد فصله أصحابنا فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، سواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف لعموم الأحاديث ولأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمي وسائر أجزائه لكرامته بل يلغى شعره وظفره وسائر أجزائه، وإن وصلته بشعر غير آدمي فإن كان شعراً نجساً وهو شعر الميت وشعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضاً للحديث ولأنه حمل نجاسة في صلاته وغيرها عمداً، وسواء في هذين النوعين المروجة وغيرها من النساء والرجال، وأما الشعر الطاهر من غير آدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضاً، وإن كان ثلاثاً أوجه: أحدها: لا يجوز لظاهر الأحاديث. والثاني: لا يحرم وأصحابنا عندهم إن فعلته بإذن الزوج أو السيد جاز وإلا فهو حرام. قالوا: وأما تحميم الوجه والخضاب بالسواد وتطريف الأصابع فإن لم يكن لها زوج ولا سيد أو كان وفعله بغير إفته فحرام، وإن أذن جاز على الصحيح، هذا تلخيص كلام أصحابنا في المسألة.

وقال القاضي عياض: اختلف العلماء في المسألة فقال مالك والطبري

وكثيرون أو الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصلته بشعر أو صوف أو خرق، واحتجوا بحديث جابر الذي ذكره مسلم بعد هذا: أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر أن تصل المرأة برأسها شيئاً. وقال الليث بن سعد: النهي يختص بالوصل بالشعر ولا بأس بوصله بصوف وخرق وغيرها، وقال بعضهم: يجوز جميع ذلك وهو مروى عن عائشة ولا يصح عنها بل الصحيح عنها كقول الجمهور. قال القاضي: فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل وإنما هو للتجمل والتحسين. قال: وفي الحديث أن وصل الشعر من المعاصي الكبار للعن فاعله، وفيه أن المعين على الحرام يشارك فاعله في الإثم كما أن معاون في الطاعة يشارك في ثوابها والله أعلم.

١١٥- ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عتبة (ح).

وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي وعتبة (ح).

وحدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع (ح).

وحدثنا عمرو الناقد، أخبرنا أسود ابن غابر، أخبرنا شعبة.

كلهم، عن هشام ابن عروة بهذا الإسناد نحو حديث أبي معاوية.

غير أن وكيعاً وشعباً في حديثهما فتمرط شعرها.

١١٦- ( ) وحدثني أحمد ابن سعيد الدارمي، أخبرنا حبان، حدثنا وعيب، حدثنا منصور، عن أمه.

عن أسماء بنت أبي بكر أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إني زوجت ابنتي فتمرق شعر رأسيها وزوجها يستحسنها<sup>(١)</sup> أفأصل؟ يا رسول الله فتهاها عليه السلام<sup>(٢)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٩٣٥].

(١) وأما قولها: «وزوجها يستحسنها» فهكذا وقع في جماعة من النسخ بإسكان الحاء وبعدها سين مكسورة ثم نون من الاستحسان أي: يستحسنها فلا يصبر عنها ويطلب تعجيلها إليه، ووقع في كثير منها: «يستحسنيها» بكسر الحاء وبعدها ثاء مثناة ثم نون ثم ياء مثناة تحت من الحث وهو: سرعة الشيء، وفي بعضها: «يستحسها» بعد الحاء ثاء مثناة فقط والله أعلم.

(٢) وفي هذا الحديث: أن الوصل حرام سواء كان لمعذورة أو عروس أو غيرها.

١١٧- (٢١٢٣) حدثنا محمد ابن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة (ح).

وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة (واللفظ له)، حدثنا يحيى



بَلَّغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتِ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ  
وَالْمُتَمَصِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ، فَقَالَ  
عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَهُوَ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحِي الْمُصْحَفِ  
فَمَا وَجَدْتُهُ، فَقَالَ: لَيْتَ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ  
وَجَلَّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ، فَاتَّقُوا﴾،  
فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَإِنِّي أَرَى شَيْئاً مِنْ هَذَا عَلَى أَمْرَاتِكَ الْآنَ قَالَ:  
اذْهَبِي، فَاَنْظُرِي قَالَ فَدَخَلَتْ عَلَى امْرَأَةٍ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمْ تَرَ شَيْئاً  
فَجَاءَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئاً، فَقَالَ: أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ  
لَمْ نَجَافِغْهَا<sup>(٥)</sup>. [أخرجه البخاري: ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٥٩٣١، ٥٩٣٩، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٨].

(١) أما: «الواشمة» بالشين المعجمة ففاعلة الوشم وهي أن تغرز إبرة  
أو مسلة أو نحوهما في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة أو غير ذلك من  
بدن المرأة حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل أو النورة  
فيخضر، وقد يفعل ذلك بدارات وتقوش وقد تكشره وقد تقلله، وفاعلة  
هذا واشمة، وقد وشتت تشم وشمأ والمفعول بها موشومة، فإن طلبت  
فعل ذلك بها فهي مستوشمة وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها  
باختيارها والظالبة له، وقد يفعل بالبت وهي طفلة فتائم الفاعلة ولا تائم  
البت لعدم تكليفها حيثئذ.

قال أصحابنا: هذا الموضع الذي وشم يصير نجساً فإن أمكن إزالته  
بالعلاج وجبت إزالته وإن لم يمكن إلا بالجرح فإن خاف منه التلف أو  
فوات عضو أو منفعة عضو أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر لم تجب إزالته،  
فإذا بان لم يبق عليه إثم وإن لم يخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمه إزالته  
وبعض بتأخيرها، وسواء في هذا كله الرجل والمرأة والله أعلم.

(٢) وأما «النامصة» بالصاد المهملة فهي التي تزيل الشعر من الوجه  
والمنطقة التي تطلب فعل ذلك بها، وهذا الفعل حرام إلا إذا نيت للمرأة  
لحية أو شوارب فلا تحرم إزالتها بل يستحب عندنا. وقال ابن جرير: لا  
يجوز حلق لحيتها ولا عصفقتها ولا شاربها ولا تغيير شيء من خلقتها بزيادة  
ولا نقص، ومذهبنا ما قدمناه من استحباب إزالة اللحية والشارب والعنقة  
وإن النهي إنما هو في الحواجب وما في أطراف الوجه. ورواه بعضهم  
المتنصة بتقديم النون والمشهور تأخيرها، ويقال: للمتنشاش متماص بكسر  
الميم.

(٣) وأما المتفلجات فبالفاء والجيم والمراد مفلجات الأسنان بأن تبرد  
ما بين أسناتها الثنايا والرباعيات وهو من الفلج بفتح الفاء واللام وهي  
فرجة بين الثنايا والرباعيات، وتفعل ذلك العجوز ومن قاربتها في السن  
إظهاراً للصغر فإذا عجزت المرأة كبرت سنّها وتوحشت فتبردها بالمبرد  
لتصير لطيفة حسنة المنظر وتوهم كونها صغيرة، ويقال له أيضاً: الوشر ومنه  
لعن الواشرة والمستوشرة، وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها لهذه

ابن أبي بكير، عن شعبه، عن عمرو ابن مرة قال: سمعت  
الحسن ابن مسلم يحدث، عن صفية بنت شيبة.

عن عائشة أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت  
فتمشط شعرها فأزادوا أن يصلوه فسألوا رسول الله ﷺ، عن  
ذلك؟ فلعن الواشمة والمستوشمة. [أخرجه البخاري: ٥٢٠٥، ٥٩٣٤].

١٨٨- ( ) حدثني زهير ابن حرب، حدثنا زيد ابن  
الحباب، عن إبراهيم ابن نافع، أخبرني الحسن ابن مسلم ابن  
يئاق، عن صفية بنت شيبة.

عن عائشة أن امرأة من الأنصار زوجت ابنة لها فاشتكت  
فقاط شعرها فأتى النبي ﷺ، فقالت: إن زوجها يريدني  
أفأصل شعرها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لعن الواشلات».

١٨٨- ( ) وحدثني محمد ابن حاتم، حدثنا عبد الرحمن  
ابن مهدي، عن إبراهيم ابن نافع بهذا الإسناد.  
وقال: «لعن الواشلات».

١١٩- (٢١٢٤) حدثنا محمد ابن عبد الله ابن عمير،  
حدثنا أبي (ح).

وحدثنا زهير ابن حرب ومحمد ابن النسي - واللفظ  
لزهير - قالوا: حدثنا يحيى (وهو القطان) عن عبيد الله، أخبرني  
نافع.

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ لعن الواشلة  
والمستوشلة والواشمة والمستوشمة. [أخرجه البخاري: ٥٩٣٧،  
٥٩٤٠، ٥٩٤٢، ٥٩٤٧].

١١٩- ( ) وحدثني محمد ابن عبد الله ابن زريع، حدثنا  
بشر ابن المفضل، حدثنا صخر ابن جويرية، عن نافع، عن  
عبد الله، عن النبي ﷺ بمثله.

١٢٠- (٢١٢٥) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم وعثمان ابن  
أبي شيبة (واللفظ لإسحاق)، أخبرنا جرير، عن منصور، عن  
إبراهيم، عن علقمة.

عن عبد الله قال: لعن الله الواشِمَاتِ<sup>(١)</sup> وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ<sup>(٢)</sup>  
وَالنَّامِصَاتِ<sup>(٣)</sup> وَالْمُتَمَصِّصَاتِ<sup>(٤)</sup> وَالْمُتَفَلِّجَاتِ<sup>(٥)</sup> لِلْحُسْنِ<sup>(٦)</sup>  
الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ قَالَ فَلَبَّغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ  
لَهَا: أُمُّ يَغْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَاتَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا حَدِيثُ



الأحاديث، ولأنه تغير خلق الله تعالى ولأنه تزوير ولأنه تدليس.

(٤) وأما قوله: «الفتلجات للحسن» فمعناه يفعلن ذلك طلباً للحسن، وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس والله أعلم.

(٥) قوله: «لو كان ذلك لم نجانبها» قال جماهير العلماء: معناه: لم نصاحبها ولم نجتمع لحسن وهي بل كنا نطلقها ونفارقها. قال القاضي: ويحتمل أن معناه: لم أطاعها وهذا ضعيف والصحيح ما سبق فيحتاج به في أن من عنده امرأة مرتكبة معصية كالوصل أو ترك الصلاة أو غيرها ينبغي له أن يطلقها والله أعلم.

١٢٠- ( ) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (وَهُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ (وَهُوَ ابْنُ مَهْلَبٍ).

كِلَاهُمَا، عَنْ مَنصُورٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: الْوَائِمَاتِ وَالْمُتَوَشِّمَاتِ.

وَفِي حَدِيثِ مُفَضَّلٍ: الْوَائِمَاتِ وَالْمَوْشُومَاتِ.

١٢٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ الْحَدِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُجَرَّدًا، عَنْ سَائِرِ الْقِصَّةِ مِنْ ذِكْرِ أُمِّ يَعْقُوبَ.

١٢٠- ( ) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَخْبِي ابْنَ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

(١) هذا الإسناد مما استلزمه الدارقطني على مسلم وقال: الصحيح عن الأعمش إرساله، قال: ولم يسنده عنه غير جرير، وخالفه أبو معاوية وغيره فرووه عن الأعمش عن إبراهيم مرسلاً. قال: والمثنى صحيح من رواية منصور عن إبراهيم يعني: كما ذكره في الطرق السابقة، وهذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض وهم جرير والأعمش وإبراهيم وعلقمة، وقد رأى جرير رجلاً من الصحابة وسمع أبا الطفيل وهو صحابي والله أعلم.

١٢١- (٢١٢٦) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِسيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ

تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا.

١٢٢- (٢١٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَوْفٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَتَنَازَلَ قِصَّةً<sup>(١)</sup> مِنْ شَعْرٍ كَانَتْ فِي يَدِ حُرَيْثٍ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنْ مِثْلِ هَذِهِ وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ»<sup>(٣)</sup>. [أخرجه البخاري: ٣٤٦٨، ٥٩٣٢].

(١) قال الأصمعي وغيره: هي شعر مقدم الرأس المقبل على الجبهة، وقيل: شعر الناصية.

(٢) والحرسى كالشرطي وهو: غلام الأمير.

(٣) قوله: «يا أهل المدينة أين علماءكم» هذا السؤال للإتكاف عليهم بإهمالهم إنكار هذا المنكر وغفلتهم عن تغييره، وفي حديث معاوية: هذا اعتناء الخلفاء وسائر ولادة الأمور بإنكار المنكر وإشاعة إزالته وترويض من أعمل إنكاره عن توجه ذلك عليه.

(٤) قوله ﷺ: «إنما هلك بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ» قال القاضي: قيل: يحتمل أنه كان محرماً عليهم فعقبوا باستعماله وهلكوا بسببه. وقيل: يحتمل أن الهلاك كان به وبغيره مما ارتكبوه من المعاصي فعند ظهور ذلك فيهم هلكوا وفيه معاقبة العامة بظهور المنكر.

١٢٢- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. كُلُّهُمْ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: «إِنَّمَا عُذِبَ بَنُو إِسْرَائِيلَ».

١٢٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَحَطَبْنَا وَأَخْرَجَ كُبَّةً مِنْ شَعْرٍ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ أَحَدًا يَفْعَلُهُ إِلَّا الْيَهُودَ إِنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَّغَهُ فَسَمَّاهُ الزُّورَ. [أخرجه البخاري: ٣٤٨٨، ٥٩٣٨].

بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٍ ثَوْبِي زُورٍ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله في إسناده الباب «حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا وكيع وعبد بن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها» وذكر الحديث وبعده عن ابن نمير أيضاً عن عبد بن هشام عن فاطمة عن أسماء الحديث، وبعده عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة وعن إسحاق عن أبي معاوية كلاهما عن هشام بهذا الإسناد، هكذا وقعت هذه الأسانيد في جميع نسخ بلادنا على هذا الترتيب، ووقع في نسخة ابن ماهان رواية ابن أبي شيبة وإسحاق عقيب رواية ابن نمير عن وكيع ومقدمة على رواية ابن نمير عن عبد بن هشام، واتفق الحفاظ على أن هذا الذي في نسخة ابن ماهان خطأ، قال عبد الغني بن سعيد: هذا خطأ قبيح، قال: وليس يعرف حديث هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها إلا من رواية مسلم عن ابن نمير ومن رواية معمر بن راشد. وقال الدارقطني في كتاب «العلل»: حديث هشام عن أبيه عن عائشة إنما يرويه هكذا معمر والبارك بن فضالة ويرويه غيرهما عن فاطمة عن أسماء وهو الصحيح، قال: وإخراج مسلم حديث هشام عن أبيه عن عائشة لا يصح والصواب حديث عبد وكيع وغيرهما عن هشام عن فاطمة عن أسماء والله أعلم.

(٢) قال العلماء: معناه: المتكثر بما ليس عنده بأن يظهر أن عنده ما ليس عنده يتكرر بذلك عند الناس ويتزين بالباطل فهو مذموم كما يذم من لبس ثوبي زور، قال أبو عبيد وآخرون: هو الذي يلبس ثياب أهل الزهد والعبادة والورع ومقصوده أن يظهر للناس أنه متصف بتلك الصفة ويظهر من التخشع والزهد أكثر مما في قلبه، فهذه ثياب زور ورياء، وقيل: هو كمن لبس ثوبين لغيره وأوهم أنهما له، وقيل: هو من يلبس قميصاً واحداً ويصل بكفيه كمين آخرين فيظهر أن عليه قميصين. وحكى الخطابي قولاً آخر: أن المراد هنا بالثوب الحالة والمذهب والعرب تكتي بالثوب عن حال لابسها ومعناه: أنه كالكاذب القاتل ما لم يكن، وقولاً آخر أن المراد الرجل الذي تطلب منه شهادة زور فلبس ثوبين يتجمل بهما فلا ترد شهادته لحسن هيئته والله أعلم.

١٢٧- (٢١٣٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا عبد بن هشام، عن فاطمة.

عن أسماء: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: إن لي ضرة فهل علي جناح أن أتشبع من مال زوجي بما لم يُعْطني؟ فقال رسول الله ﷺ: «المتشبع بما لم يُعْط كلابس ثوبي زور». [إخرجه البخاري: ٥٢١٩].

١٢٧- ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا أبو معاوية كلاهما، عن هشام بهذا الإسناد.

١٢٤- ( ) وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد ابن المثنى قالا: أخبرنا معاذ (وهو ابن هشام)، حدثني أبي، عن قتادة، عن سعيد ابن المسيب.

أن معاوية قال ذات يوم: إنكم قد أخذتم زِي سَوء، وإن نبي الله ﷺ نهى عن الزور قال: وجاء رجل بعصاً على رأسها خِرْقَةٌ قال معاوية: ألا وهذا الزور.

قال قتادة: يعني ما يكثر به النساء أشعارهن من الخرق. (١) قوله: «وأخرج كبة من شعر» هي بضم الكاف وتشديد الباء وهي شعر مكفوف بعضه على بعض.

### ٣٤- باب النساء الكاسيات العاريات المائلات

#### المميلات

١٢٥- (٢١٢٨) حدثني زهير ابن حرب، حدثنا جرير، عن سهيل، عن أبيه.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صِفَتَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ<sup>(١)</sup> رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِجْلَهُمَا وَإِنْ رِجْلَهُمَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةٍ كَذَا وَكَذَا<sup>(٢)</sup>». [وسأني بعد الحديث ٢٨٥٦].

(١) وأما «مائلات» فقيل معناه: عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه، ميلات أي: يعلمن غيرهن فعلهن المعلوم، وقيل: مائلات يمشين متخبرات ميلات لأكتافهن، وقيل: مائلات يمشطن المشطة المائلة وهي مشطة البغايا ميلات يمشطن غيرهن تلك المشطة، ومعنى رؤوسهن كأسنمة البخت أن يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصاة أو نحوها.

(٢) هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصفتان وهما موجدان وفيه ذم هذين الصفتين، قيل: معناه: كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها، وقيل: معناه: تستر بعض بدنهن وتكشف بعضه إظهاراً بحالهن ونحوه، وقيل: معناه: تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهن.

### ٣٥- باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يُعْط

١٢٦- (٢١٢٩) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا وكيع وعبد بن هشام ابن عروة، عن أبيه.

عن عائشة أن امرأة قالت: يا رسول الله! أقول إن زوجي أعطاني ما لم يُعْطني؟ فقال رسول الله ﷺ: «المتشبع